

## شرح الأغايز

تأليف : عبد الملك بن جمال الدين العصامي المعروف بالملا عصام  
المتوفى سنة ١٠٣٧هـ.

مركز تحقيق وإبرار علوم الأزهر  
تقديم وتحقيق : د. د. د.

الدكتورة فائزة عمر المؤيد

قسم اللغة العربية - كلية الآداب للبنات

الدمام

## التقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين وآخرين نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه واقتدى بسنته إلى يوم الدين، أما بعد . .

فإنه لا تخفى أهمية الفن الذي تدور حوله هذه الرسالة، وهو «فن الألغاز»، إذ هو فن يبرهن بصدق على أن قواعد اللغة ليست أنماطاً مجمدة يتناقلها الخلف عن السلف، وإنما هي تطبيق وتدريب وإعمال للذهن وتمارين له. وقد جاءت هذه الرسالة حاوية على صور شتى له، وذلك عندما قصرها صاحبها على الإجابة عن خمسين لغزاً في أدق مسائل النحو والصرف واللغة وأخفاها. فمن أجل هذا استعنت بالله وعقدت العزم على تحقيق هذه الرسالة وإخراجها، يدفعني إلى ذلك أمران :

أحدهما - قيمتها العلمية : فالرسالة - كما أشرت - تبحث في جانب من جوانب اللغة قلَّ هم من اعتنوا به وأولوه حافل اهتمامهم مثل : الزمخشري الذي ألف كتابه «الأحاجي النحوية» وابن الشجري الذي خصَّص المجلس السادس والستين في «أماليه» لحلَّ بعض ألغاز سُئل عنها، وابن هشام الذي ألف في هذا المجال مؤلفين هما : «الألغاز» و «حلُّ ألغاز المسائل الإعرابية» والسيوطي الذي أفرد لفن الألغاز باباً في كتابه «الأشباه والنظائر» سمَّاه «الطراز في الألغاز» .

أما الأمر الآخر الذي حثني على تحقيق هذه الرسالة، أو بالأحرى على إعادة تحقيقها - لأن الرسالة قد خرجت قبل أكثر من عامين بتحقيق الأستاذ الدكتور علي

بن حُسين البواب<sup>(١)</sup> - هو أنّ ذلك التحقيق لم يوفّ الرسالة ولا صاحبها حقهما، حيث جاء محدوداً مختصراً، ومثل هذا التحقيق قد يفيد في الرسائل ذات الموضوعات الواضحة المتداولة، أمّا مع هذه الرسالة التي لم يتطرق فيها صاحبها إلّا إلى الشاذ والنادر والضرورة. . فهي بحاجة إلى وقفات متأنية عند كلّ نقطة منها، ومنحها من الوقت والجهد الشيء الكثير، حتى يسفر وجهها، ويلين صعبها، وتحلّ عقدها .

وكذلك صاحبها فعلى الرغم من إشادة معاصريه به وبمؤلفاته إلا أنّه لم يُعرف - حسب علمي - في العصر الحديث، وعليه فهو بحاجة إلى ترجمة تُعرّفه وتُزيل أيّ غموضٍ حوله .

أضف إلى ذلك أن التحقيق السابق لم يتمكن من الرجوع إلى النسخة الثانية لمخطوطة الرسالة، وهي نسخة دار الكتب بالقاهرة، وهي وإن لم تكن كاملةً كمال نسخة مكتبة جامعة الإمام بالرياض التي اعتمدها، إلّا أنّها تقوم كثيراً من التصحيح والتحريف الواقع في تلك النسخة . من أجل هذا جميعاً شمرت عن ساعد الجدّ في تحقيق هذه المسألة والتعليق عليها، ومنحتها ما تستحقه من وقتٍ وجهد لتصبح دانيةً الجنى سهلة المرام، والله من وراء القصد وهو الهادي إلى سواء السبيل .

---

(١) وذلك في مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في عددها السادس الصادر في محرم من عام ١٤١٣هـ .

## ترجمة المؤلف<sup>(٢)</sup>:

نسبه : هو عبد الملك بن جمال الدين بن صدر الدين بن إسماعيل بن عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه العصامي الإسفراييني المشهور بالملأ عصام ، والملقب بـ (خاتمة المحققين) .

مولده ونشأته : ولد بمكة سنة ٩٧٨ هـ ، ونشأ بها ، وأخذ عن والده وعمه القاضي

علي بن صدر الدين الشهير بالحفيد ، ثم نصب نفسه للإقراء والتدريس ، واشتغل بالتصنيف والتأليف . حتى صار - كما يقول عنه المحبي - (إمام العلوم العربية وعلامها ، والمنشورة به في الخافقين أعلامها ، والسالك أوضح مسالكها ، والمالك لأزمته) .

مشايقه : أما عن مشايخه فإنه بالإضافة إلى أخذه عن والده وعمه ، فقد أخذ عن الشيخ عبدالرؤوف المكي ، والشهاب أحمد بن قاسم العبادي ، والعلامة أحمد بن عوَّاد المصري ، والخطيب عبدالرحمن بن الخطيب الشربيني . . . وعن غيرهم .

تلاميذه : وقد أخذ عنه الشيخ محمد بن علي بن علَّان الصديقي ، والسيد صادق بادشاه ، والشيخ عبدالله باقشير الحضرمي ، والشيخ علي بن أبي بكر بن الجمال الأنصاري ، والقاضي تاج الدين بن أحمد المالكي . . . وخلق .

مؤلفاته : أما عن مؤلفاته فقد أحصاها حفيده العصامي صاحب سمط النجوم

العوالي ستين مؤلفاً بين شرح مفيد ومتن متين ، منها :

---

(٢) انظر في مراجع ترجمته : سمط النجوم العوالي للعصامي ٤/٢٠ ، خلاصة الأثر للمحبي ٣/٨٧ ، سلافة العصر للشيرازي ١٢٢ ، البدر الطالع للشوكاني ١/٤٠٢ ، هدية العارفين للبغدادي ٥/٦٢٨ ، الأعلام للزركلي ٤/١٥٧ ، معجم المؤلفين لكحالة ٦/١٨١ ، فهرس دار الكتب المصرية ٢/٩٩ ، ١٣٧ ، ٢٣٠ ، ٢٤٠ ، تاريخ بروكلمان ٢/٣٨٠ ، ٤٩٩ ، ٥١٣ .

- تسهيل العروض إلى علم العروض .
- حاشية على شرح التحرير .
- حاشية على شرح القواعد للشيخ خالد .
- شرح الإرشاد في النحو .
- شرح إيساغوجي .
- شرح بلوغ الأرب من كلام العرب في النحو .
- شرح شذور ابن هشام سماه «شفاء الصدور بشرح الشذور» .
- شرح على الألفية ، لم يتمه .
- شرح على الخزرجية في العروض .
- شرح على الشماثل .
- شرح على القطر .
- شرح على منظومة الشُّمْنِي في أصول الحديث .
- شرحان على رسالة الاستعارات للسمرقندي كبير وصغير .
- الكافي الوافي في العروض القوافي .
- منظومة في الألغاز النحوية وشرحها «وهي ما نحن بصدد تحقيقها» .

شعره : أما شعره فإنَّ المتأمل فيه يستطيع أن يلحظ أن أكثره عبارة عن أسئلة أو استفسارات عن أشياء تعنُّ له ، وربما هذا ما عناه حفيده العصامي بقوله في ترجمته «بينه وبين علماء عصره مكاتبات كثيرة ، وأسئلة سطر عليها أجوباته المثيرة» ، ومن أمثلة ذلك بيته الذي كتبه إلى القاضي تاج الدين المالكي طالباً منه شرح الاستعارات للحلواني يقول فيه :

مِنْكَ حُلُوْ الآدَابِ يَعْرِفُ لَا شَكَّ فُجِدَ لِي بِالشَّرْحِ لِلْحُلُوَانِي

ومنه الأبيات التي نظمها رداً على أسئلة سأله عنها القاضي المذكور وهي :

حكم تأنيث الدار وحكم همزة (ابن) حيث أجابه بقوله :

يا فاضلاً لم يزل يهدي الفرائد من علومه وتروينا سحائبه

تَأْنِيْثُكَ الدَّارَ حَتْمٌ لَا سَبِيْلَ إِلَى التَّدْ      كَبِيْرٌ فَاْمَنْعَ إِذَا فِي الدَّارِ صَاحِبُهُ  
وَالْأَسْمُ مَوْصُوْفُهُ عَمَّمُ فَإِنْ لَقَبَا      أَوْ كُنْيَةً فَارْتَكَابُ الْحَذْفِ وَاجِبُهُ  
هَذَا جَوَابِي فَاَعْذِرْ إِنْ تَرَى خَلَلًا      فَمَصْدَرُ الْعَجْزِ وَالتَّقْصِيْرِ كَاتِبُهُ

ومنه أيضاً بيت النظم الذي سأل به تلميذه ابن علان البكري عن الفعل المرفوع  
بعلامة رفع مقدرة لأجل النقل ، والذي يقول فيه :

أَيُّهَا الْعَلَمُ الْمَفْرَدُ تَحْقِيقًا وَفَضْلًا      أَيْنَ أَضْحَى الرَّفْعُ تَقْدِيرًا لِفَتْحِ اللَّامِ نَقْلًا  
ولعل خير ما نستنتجه من تأمل طريقته في النظم هو تأكيد نسبة منظومة الألغاز  
التي تشرحها هذه الرسالة إليه ، وعدم الأخذ بما كتب على صفحة العنوان من نسخة  
دار الكتب من أن المنظومة لجده العصام ، وذلك لأن المنظومة جاءت على غرار  
الأمثلة التي سقناها لأشعاره ، أضف إلى هذا أن المحبي في الخلاصة نسب  
المنظومة وشرحها إليه ، وأيضاً تصريحه في مقدمة الرسالة بأن المنظومة له ، وذلك  
عندما قال : « هذه فوائد وفيه تحل ما تضمنته منظومتي في الألغاز النحوية ) - والله  
أعلم - .

وفاته : أجمعت الكتب التي ترجمت له - مما اطلعت عليه منها - على أن وفاته  
كانت بالمدينة المنورة سنة ١٠٣٧ هـ ، ودُفن في بقيع الغرقد رحمه الله .

## أضواء على الرسالة :

الرسالة - كما أشرت سابقاً - عبارة عن شرحٍ لخمسين لغزاً نحويّاً أو صرفيّاً تضمنها ثمانية وثلاثون بيتاً من الشعر المتنفى على طريقة : «قلت : . . . . . البيت» و «أقول : . . . . . الشرح» هذا بالإضافة إلى بيتٍ صَدَّر به منظومته يقول فيه :

يَا عَلَمًا فِي النَّحْوِ أَضْحَى مُفْرَدًا      هَاتِ افْتِنَا فَمَا بَرَحْتَ مُرْشِدًا  
وبيتٍ آخر ختم به المنظومة يقول فيه :

عُظْفًا بِشَرْحِ هَذِهِ الْأَلْغَازِ      مُجَانِبًا لِوَضْمَةِ الْإِعْوَازِ  
وبذلك يكون مجموع أبيات المنظومة أربعين بيتاً شرحها شرحاً مجملًا لا غرابة فيه ولا تعقيد .

أما عن منهجه فيها : فلقد سار الملاء عصام في الرسالة كلّها على منهجٍ واحد، وهو أنه كان يذكر بيت الإلغاز ثم يشره على شكل استفهام يبيّن المطلوب منه، ثم يأخذ يجيب عن اللُّغز أو اللُّغزين أو الثلاثة التي قد يحتوي عليها البيت بأسلوبٍ سلس واضح بعيدٍ عن الغرابة والتعقيد، واضعاً الحلّ أمام القارئ مباشرة دون إطالة أو خروجٍ لا داعي له . . . وهكذا سار إلى أن أتى على المنظومة كلّها .

هذا عن منهجه في عرض المادة، أمّا عن ترتيب الموضوعات نفسها فإنه لم يتخذ لنفسه أيّ ترتيبٍ علميٍّ محدّد، فقد جاءت موضوعات الرسالة متفرقة متناثرة، فمثلاً كان يسأل في لغزٍ عن المبتدأ الواجب التنكير، وفي اللُّغز الذي يليه يسأل عن الاسم الذي تلحقه نون التوكيد، أو يسأل في لغزٍ عن الفعل الذي دخله التصغير، ثم يسأل في اللُّغز المباشر له عن الاسم المنصوب على نزع الخافض قياساً . . . وهكذا .

أما عن مصادره : فإنّ أوّل شيءٍ يستطيع أن يلحظه القارئ لو أنعم النظر فيها أنّها محدودة في مجموعةٍ من الكتب، هي كتب : الزمخشري وابن الحاجب وأبي

حيان والسمين الحلبي وابن عقيل والدمامي والسيوطي ، بل كان جلُّ اعتماده على كتب ابن هشام وبالأخص كتابه « المغني » . ففي شرح كثيرٍ من الألفاظ كان يشير إلى أنه ينقل عن أحد هؤلاء ، بل حتى في المواضع التي لم يذكر فيها اسم العالم الذي أخذ عنه ، فإنه بالبحث يتبيّن أن أحدهم - إذا لم يكن أكثر - قائلٌ لهذه المعلومة . وعموماً فقد كانت طريقته في استخدام المصادر على النحو التالي :

أ) ذكر الكتاب ومؤلفه : وهذه الطريقة مع أنها تعدُّ من أمثل الطرق في التوثيق إلا أنه لم يستخدمها إلا في مواضع قليلة وغالباً ما كانت مع ابن هشام في المغني ومن أمثلة ذلك :

- عندما أجاب عن اللُّغز الذي يسأل عن الموضع الذي جاءت فيه (إلى) بمعنى (الفاء) العاطفة ، فإنه بعد أن بيّن أن ذلك في قول الشاعر :

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ شَغْباً إِلَى بَدَا إِلَيَّ وَأَوْطَانِي بِلَادُ سِوَاهُمَا  
صَرَّحَ بِأَنَّ هَذَا تَخْرِيجُ ابْنِ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ<sup>(٣)</sup> .

- وعندما أجاب عن اللُّغز الذي يسأل عن الموضع الذي وقعت فيه (كم) غير مصدّرة ، وبيانه أن ذلك في لغة لبعض العرب يقولون : (ملكتم عبيد) صرّح أن ابن هشام حكاها في المغني<sup>(٤)</sup> .

ب) ذكر رأي العالم منسوباً إليه - وغالباً ما تكون النسبة صحيحة - ولكن دون أن يذكر اسم الكتاب ، ومن أمثلة ذلك :

- تصريحه بأن الذي قال بدخول تنوين الترنم على الفعل في الشر هو الزمخشري<sup>(٥)</sup> .

- وتبينه أن الذي نقل لغة الجزم بـ (أن) هو ابن عقيل<sup>(٦)</sup> .

(٣) المخطوطة الورقة ٥ ب .

(٤) المخطوطة الورقة ٨ أ .

(٥) المخطوطة الورقة ٤ ب .

(٦) المخطوطة الورقة ٥ أ .



- وتوضيحه أن الذي اعتمد امتناع تقدم الفاعل على فعله في نحو : مُرَّ بزيد، عند الكوفيين هو أبو حيان<sup>(٧)</sup>.

(ج) عدم ذكر اسم الكتاب ولا مؤلفه ، واستعمال بدلاً عن ذلك عبارات مختلفة مثل قوله :

- بعض المحققين<sup>(٨)</sup> : وذلك عندما أراد توثيق الرأي القائل بنصب المفعول لأجله على نزع الخافض .

- جمهور المتقدمين<sup>(٩)</sup> : وهؤلاء نسب لهم تعريف الفاعل بأنه ما يتناول نائب الفاعل .

- بعض الأئمة من المتأخرين<sup>(١٠)</sup> : وذكرهم عندما أراد توثيق الرأي القائل بجواز حذف عائد الصلة حتى إن قصرت ، وبعد البحث تبين أنه يقصد الزمخشري وأبا حيان والسيوطي ، لأنهم هم الذين صرحوا بذلك .

- بعض المتأخرين<sup>(١١)</sup> : وهم الذين نقل عنهم عدّ كسرة (مسلمات) نائبة عن الفتحة الواجب إلحاقها به لامتناعه من الصرف للعلمية والتأنيث .

- عند الجمهور<sup>(١٢)</sup> : وهذه العبارة استخدمها لما أراد توثيق الرأي القائل بأن اسم (لا) النافية للجنس يُعرب إذا أضيف . علوم ردي

- بعض الكوفيين<sup>(١٣)</sup> : وهم الذين قالوا بجواز الجزم بـ (أن) .

- البصريون<sup>(١٤)</sup> : وهم الذين أثبتوا اللغة التي حكاهما عيسى بن عمر عن بعضهم برفع الفعل بعد (إذن) مع إرادة الاستقبال .

---

(٧) المخطوطة الورقة ٨ ب .

(٨) المخطوطة الورقة ٦ ب .

(٩) المخطوطة الورقة ٨ أ .

(١٠) المخطوطة الورقة ٣ أ .

(١١) المخطوطة الورقة ٧ أ .

(١٢) المخطوطة الورقة ٩ أ .

(١٣) المخطوطة الورقة ٥ أ .

(١٤) المخطوطة الورقة ٥ ب .

(د) نقلُ بعض النصوص بتصرّف ، وذلك بتغيير بعض العبارات أو باختصار النص ، ومن أمثلة ذلك :

- نقله<sup>(١٥)</sup> نص أبي حيان الذي نبّه فيه على الاسم المؤنث الذي يعامل معاملة المذكر كطلحة وعنترة ، فقد نقله ولكن بتصرف .

- اختصاره<sup>(١٦)</sup> لنص ابن مالك الذي صرّح فيه بجواز جزم الفعل بـ (لن) على لغة من يجزم بها .

هذه أبرز الأمور التي تميّز طريقته في استخدام المصادر ، وبقيت نقطة المبحث لها سابقاً وأرى من الواجب التأكيد عليها هنا لأهميتها ، وهي صحة نسبته الآراء إلى أصحابها ، فإنّه في كلّ موضعٍ نسب فيه رأياً إلى عالم فإنّه بالبحث في مصنّفات ذلك العالم يتبين أنّه حقّاً قال بذلك الرأي ، وهذه بلا شك ميزة قلّ ما تتوافر في مصنّفٍ من المصنّفات .

أما شواهد : فيمكن عدّها قليلة إذا ما قيست بالمسائل التي عرضها ، حيث إنّها لم تتجاوز أربعة وعشرين شاهداً معظمها يعاني من علة الندرة أو الشذوذ أو الضرورة ، وفيما يلي توضيحٌ لذلك :

\* شواهد من القرآن الكريم لم تتجاوز العشرة ، أربعة منها استشهد بقراءات شاذة فيها ، كقراءة « يَسِر »<sup>(١٧)</sup> بالتنوين ، وقراءة « يُتِم » من قوله تعالى : ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾<sup>(١٨)</sup> بالرفع مع سبقه بـ (أَنْ) ، أمّا الشواهد القرآنية الستة الباقية فقد استشهد بها في موضعين ، أحدهما : حذف جواب الشرط مع أنّ فعل الشرط مضارع ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾<sup>(١٩)</sup> فالجواب تقديره : فاعلم أنّه غنيٌّ عن الجهر . أما الموضع الثاني فاستشهد بثلاث

(١٥) المخطوطة الورقة ٢ ب .

(١٦) المخطوطة الورقة ٥ أ .

(١٧) من الآية ٤ من سورة الفجر .

(١٨) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة .

(١٩) من الآية ٧ من سورة طه .

آيات من الذكر الحكيم علي الجملة المنصوبة على نزع الخافض وذلك كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ حِنَّةٍ﴾<sup>(٢٠)</sup> فالتقدير: أو لم يتفكروا في... ، وقال: إن الإستفهام الذي تصدرت به الجملة علّق حرف الجر عن العمل. وواضح من كلا الموضعين أنّ توجيه الآيات القرآنية بهذا فيه من الغرابة ما لا تخفى .

\* أما أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فإنه لم يستشهد منها إلاّ بحديث واحد فقط هو «كما تكونوا يولّ عليكم» واستشهد به على نصب الفعل بعد الموصول الحرفي (ما)، أسوةً بنصبه بعد أختها (أن).

\* وأمثال العرب أيضاً لم يستشهد إلا بمثل واحد منها هو قولهم : «أَصْبَحَ لَيْلٌ» ساقه للدلالة على الموضع الذي أوجب النحاة فيه حذف «يا» النداء في النثر دون تعويض، ولكنه صرّح بأنّ الذي دعا النحاة لأن يقولوا بوجوب ذلك هو كونه مثلاً، لأن الأمثال لا تُغيّر وعليه يُصبح حكم الوجوب مقصوراً على مثل هذه الأمثلة فقط .

\* أما شواهد الشعرية البالغة اثني عشر شاهداً فإن معظمها خرّجه النحاة على الضرورة، بل صرّح هو نفسه بذلك عندما استشهد بقول الشاعر :

أَقَائِلُنْ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا

حيث إنّه بعد أن بيّن وجه الاستشهاد فيه، وهو اتصال نون التوكيد الثقيلة باسم الفاعل قال «إنّ هذه ضرورة نادرة» .

\* وأما أمثله من كلام العرب فغالباً ما كان يعتمد على اللغات غير المشهورة ودليل عدم شهرتها أنّه لم يحدّد أصحابها، واكتفاؤه بعبارة «لغة لبعض العرب» و «لغة لبعضهم» و «قول العرب» . .

وهكذا يتضح سبب اتهامنا لشواهد بالندرة والشذوذ، ولكن يشفع له أنّه قصد الإلغاز وهذا بلا شك لا يتأتى إلا إن سأل عن غير المشهور الواضح وإلاّ لما كان هنالك إلغاز .

---

(٢٠) من الآية ١٨٤ من سورة الأعراف .

## وصف نسخ المخطوطة :

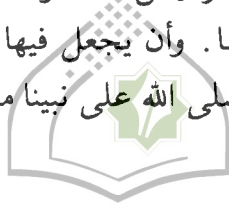
أولاً - النسخة الأصل : وهي نسخة مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض الواقعة تحت رقم (٦٤٩٨)، وقد رمزت لها بالرمز (أ). وتقع في تسع ورقات، مقاس كل صفحة من كل ورقة ٢٢ × ١٤ سم، وفي كل صفحة أربعة وعشرون سطراً تقريباً، وفي كل سطر ما لا يقل عن تسع كلمات، كُتبت بقلم معتاد في القرن الثالث عشر الهجري تقديراً .

ثانياً - النسخة (ب) : وهي نسخة دار الكتب المصرية بالقاهرة تحت رقم ٢٩ نحو، وتقع في تسع ورقات في كل صفحة من كل ورقة ٢٢ سطراً وفي كل سطر ١١ كلمة تقريباً، كُتبت بخط نسخ عادي بتاريخ ١١٧٦ هـ. وهي وإن كانت أقدم من الأولى إلا أنني اعتمدت الأولى أصلاً لتمامها .

## منهج التحقيق :

- أما عن المنهج الذي سلكته لتحقيق هذه الرسالة فإنه لم يخرج - تقريباً - عن القواعد التي وضعها الرواد السابقون في هذا المضمار حيث :
- نسخت النسخة الأصل التي اعتمدتها، مع الحرص على أن لا أتدخل في النص إلا في مواضع قليلة أشرت إليها .
- ضبطت الشواهد جميعها بالشكل، كما شكّلت بعض الكلمات التي يلتبس معناها دون شكل .
- أوليت الشواهد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة ما تستحقه من عناية .
- خرجت الشواهد الشعرية وقدمت لها ما تعارف عليه من خدمة لها .
- ذكرت مراجع أقوال العرب وأمثالهم ووضّحت معنى المثل وفي أي مناسبة يضرب .
- ترجمت للأعلام متحرية الاختصار في ذلك قدر الإمكان ثم أشرت إلى مغان الترجمة .

- وثَّقت أقوال النحاة من مصادرها الأصلية إن وجدت وإلا فمن كتب النحو المشهورة.
  - نسبت ما لم يُنسب من الآراء إلى أصحابها .
  - صحَّحت نسبة الآراء المنسوبة لغير أصحابها .
  - وضَّحت العبارات المبهمة في النص بإيجاز دون أن أضيف إلى العبارة معلومات جديدة لم يردّها المؤلف .
  - اقتبست بعضاً من نصوص الآخرين ، ليقرب المعنى ، ويتضح المقصود .
  - التزمت الترتيب الزمني عند ذكر المراجع في التوثيق أو التخريج .
  - صنعت مسرداً توضيحياً للموضوعات ييسر السبيل إليها .
- وبعد . . فإنني أسأل الله عز وجل أن أكون قد وُفِّت في إخراج هذه الرسالة بالشكل اللائق بمؤلَّفها ومادتها . وأن يجعل فيها النفع لمن ندبوا أنفسهم لخدمة هذه اللغة وتراثها المجيد ، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .



مركز تحقيق كتاب توير علوم إسلامي

١٤٩٨

هذا شرح الفارسي

رحمة الله وشفاعة

امير

اسم

سنة

م

(١٠)

تتمتع من هذه المكتبة  
مكتبة جامعة القاهرة  
قسم المخطوطات  
١٤٩٨

صحة ١  
لعنوان من النسخة "م"

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين واعلموا أي

الحمد لله على فضائه والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

وبعد فها قد أريد في هذه الحجة ما تضمنته منظومتي في الآثار

التبوية فكانوا يكسحون أفعال مقتضى على مدله منه في كل حال

والله المستعان وعليه التكلان

باعتبارنا الميزان في حقها أن أتينا بمرشد

راغبنا العلم في اللغة الجليل وأطلقنا على الرجل المصطفى على

سبيل الاستقامة والنحو علم بأصول يعرف به أحوال أهل

العلم أعز وأعلى المسرا وبها صغر صار وبالمنزلة المنزلة

أحب من سبيل الاستقامة أيضا وطلب العوايا في هذه الآثار

كما يأنس التوكيد فلا بأس بما عايناه قوله اقتناعه

بالحق فاعلم من الأرباب المستقيم من المرشد في حقهم فليست

تحتاج إلى حجة في اختيارنا مستعدرا اعتمادا لا اختيارا

واقول حجة هذا البيت أن نعلم وجب تقديره في اختيار

العلم بصلاحه بالمرشدة والجواب عن هذا إذا صرح به

فإن الرجل إذا كان يحق أو أكد بالسوء سئل أمر بن ياهيد

وأمر بن أبي حمزة الثاني فأعلم الفعل إذا كان كذلك ولا فاء

سكنى غير المحذور مثل أمر بن أبي حمزة وأمر بن أبي حمزة

ثم قلنا

ومستأثرا وهو ورع منكم أجمعين من هذا كسر

واشترطنا هذه البيت أي مبدأ به خبره وهو أصح

التكليم والاحتياط لا يبق لي له خبر لأن المبدأ الذي ليس له خبر

بإله

الصحيفة الأولى من السنة ٧ ٨ ٧



عطفا

واتول عطفا ممدور لفعل محذوف والتقدير اعطف  
وحذف الفطر هنا على سبيل الوجوب كما هو مقرر  
في محله والالفاز جمع لفتر بعضهم اللام وفتح الفين وهو  
وهو ما يعي به المقصود بحيث يخفى على الناظر فلا  
يدركه الا بفضل تأمل ومنزلة نظر وفيه لغتان  
لغير بعض الفين واسكانها قال بعضهم وفي القاموس  
اللفظ بالضم وبفتين وبالتخريك وكسر وكالحج  
وكسبي والفتوزة بالضم مما يعي به وجه الاربعة الاول  
الفار والوصفة الغيب والاعواز الحاجة والمطردها  
الحاجة الى الاستانة والاستفسار وانما كان  
ذلك وصمة لا شعارة بالمقصود في الجواب والتغيير  
في الاعراب والله سميع عليم

والله المهيمن والمالئ  
وصلى الله على سيدنا محمد وعلي

اله وصحبه وسلم

واستغفر الله

والله اعلم

بالحق

والله اعلم

بالحق



مركز مطبوعات اللغة العربية  
العلمية - الاقتصادية - الاجتماعية  
بجامعة القاهرة  
جناح المكتبة

العدد ٢٤  
حجم ١٠٠  
عدد ٤٤٧٧٤

أنشطة البحث العلمي في اللغة العربية  
وأثرها في تطويرها



مركز بحوث علوم الحاسب

صلى الله عليه وسلم « ب »

الحمد لله على فضله والصلوة والسلام على سيدنا محمد  
 وآله وبعد فبعض فواليد وفيه تحل ما تضمنته منظومتي  
 في الغار الخويطها ويا كشي المقال مقتصر على ما لا يد منه في كل  
 حال والله المستعان وعليه التكلان ويا علم في كل حال  
 مفرداهات أنفعا ثم أخرجت من شدة أقول العلم في  
 اللغة الجبل والحق هذا على الوجه الممكن على سبيل الاستعانة  
 في النحو علم بأصول تعرف بها أحوال وأخر الكلم  
 أعربا وبناء والمراد بأخر صار وبالألف الفرد النفر وبنات  
 أحب على سبيل الاستعانة أيضا وطلب الجواب عن هذه  
 الألفاظ مما يناسب التوكيد فلا يناسب باعتبار قوله أفئدة  
 فهو في المرشد الشيم فاعل هو الذي يشاهد المشتق من الرشد  
 وهو جنس الذي فاعل قد جاء في اختياره فقد جاء على  
 بلا أنكار أقول حاصل البيت أي فاعل وخبير قد ير في اختيار  
 الكلام فضلا عن الضرورة الأجوب عن هذا بأمرين أحدهما  
 فاعل الفعل إذا كان مذكرا أكد بالنون مثل اضرب يا هند  
 واختر يا قوم الثاني فاعل الفعل إذا كان كذا لشيء ولا  
 فاء ساكن غير النون مثل اضرب يا قوم واختر يا قوم  
 واختر يا قوم وسترانرا كذا وخبير عنكرا كذا  
 من مذكر كذا حاصل البيت أي مذكر كذا خبر وهو واجب  
 بالتشديد إن شاء الله تعالى لأن البيت الذي ليس له خبر  
 بل له مفعول يفتي عن الخبر واجب التشديد أيضا شايخ داود

الصفة الأولى من السبعة " ب "

لا بفضل تامل ومزيد نظر وخيه لغتان اخرياض  
 النين واسكانها وني القاموس اللغز والضم وبأ  
 الضمتين وبالفتح وكصرد وكالحجر وكسمي كالأ  
 لفظة بالضم ما يمتن به وجمع الاسربع الأول القار والو  
 صة العيب والاعواز الحاجة والمراد هنا بالحاجة  
 الى الاستبانة والاستقصاء وانما كان ذلك وصمة  
 لاسفاره بالقصور في الجواب والتقصير في الاعراب  
 والي الله الرجوع والماب قال المؤلف الناظم وكان تبينه  
 في يوم الاربعاء تاسع عشر من ربيع الثاني سنة اثناعشر  
 بعد الالف وكان الفرع من كتب هقهة التسمية في يوم  
 المبارك ثلث وربعه الاولى سبعة الف ومائة  
 سبعين من غفر الله مالكة وكاتبة والمسلمين امين

الصفحة الأخيرة من السنة « ب »

## بسم الله الرحمن الرحيم

وبه ثقتي واعتمادي . .

الحمد لله على أفضاله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله، وبعد :

فهذه فوائد وفيه<sup>(٢١)</sup> تحل ما تضمنته منظومتي في الألغاز النحوية، طاوياً كشح<sup>(٢٢)</sup> المقال، مقتصراً على ما لا بد منه في كل حال، والله المستعان وعليه التكلان .  
(قلت)<sup>(٢٣)</sup> :

١ يَا عِلْمًا فِي النَّحْوِ أَضْحَى مُفْرَدًا هَاتِ افْتِنَا فَمَا بَرَحْتَ مُرْشِدًا

(وأقول) : العلم : في اللغة الجبل<sup>(٢٤)</sup>، وأطلق هنا على الرجل المتمكن على سبيل الاستعارة . والنحو : علم بأصول يعرف به أحوال آخر الكلم إغراباً وبناء<sup>(٢٥)</sup> .

(٢١) وفيه في أوب والصواب وافية .

(٢٢) الكشح : الخصر . جمهرة اللغة ١٥٩/٢ .

(٢٣) لقد نصّ بقوله (قلت) قبل كل بيت من أبيات المنظومة، ويقول (وأقول) قبل شرحه ، هذا في النسخة (أ) أما في النسخة (ب) فلقد استبدل الناسخ (ق) بدلاً عن (قلت) و (أقول) بدلاً عن (وأقول) .

(٢٤) يقول ابن دريد : (العلم من الجبل أعلى موضع فيه ، أو أعلى ما يلحقه بصرك منه) جمهرة اللغة ١٣٨/٣ ، وانظر : لسان العرب ٤٢٠/١٢ ، القاموس المحيط ١٥٣/٤ .

(٢٥) لقد ذكر السيوطي في الاقتراح ١٢٧ - ١٢٨ عدة عبارات عرّف النحاة بها علم النحو ، ورجّح تعريف ابن جني الذي نصّه : (النحو : هو انتحاء سمت كلام العرب ، في تصرفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقيق ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغير ذلك . . . ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها ردّ به إليها) الخصائص ٣٤/١ ، وانظر : الأصول ٣٥/١ ، المقرب ٤٤ فقد ذكر ابن السراج وابن عصفور تعريفاً لعلم النحو مشابهاً لتعريف ابن جني .

والمراد بـ (أضحى) صار ، وبـ (المفرد) المنفرد ، وبـ (هات) <sup>(٢٦)</sup> أجب على سبيل الاستعارة أيضاً ، وطلب الجواب عن هذه الألغاز مما يناسبه التوكيد فلا بأس باغتاً <sup>(٢٧)</sup> قوله افتنا عنه .

والمرشد : اسم فاعل من الإرشاد المشتق من الرشد ضد الغي <sup>(٢٨)</sup> .  
ثم (قلت) :

٢ عَنْ فَاعِلٍ قَدْ جَاءَ فِي اخْتِيَارٍ مُقَدَّرًا حَتْمًا بِلَا إِنكَارٍ  
(وأقول) : حاصل هذا البيت : أيُّ فاعلٍ <sup>(٢٩)</sup> وجب تقديره في اختيار الكلام فضلاً عن الضرورة ؟

والجواب عن هذا بأمرين :

أحدهما : فاعل الفعل إذا كان مؤنثاً وأكد بالنون ، مثل : اضربن يا هند واضربن <sup>(٣٠)</sup> يا قوم .

الثاني : فاعل الفعل إذا كان كذلك ، ولا قاه ساكنٌ غيرُ النون مثل : اضربي القوم ، واضربا القوم ، واضربوا القوم <sup>(٣١)</sup> .

(٢٦) في تهذيب اللغة ٦/٣٩٥ يقول الأزهري : (قال الليث : المهاتاة من قولك : هات ، يُقال اشتقاقه من هاتى يُهاتِي ، الهاء فيها أصلية ، ويُقال : بل الهاء مبدلة من الألف المقطوعة في آتى يُؤاتِي ، ولكن العرب أماتت كلَّ شيءٍ من فعلها غير الأمر يهات) .  
(٢٧) هكذا في أوب .

(٢٨) انظر : اللسان ٣/١٧٥ .

(٢٩) وردت في الأصل (فعل) والصواب ما أثبتته .

(٣٠) أصل الفعلين : اضربي واضربوا . اتصلت بهما نون التوكيد : فالتقى ساكنان هما : ياء مخاطبة في الأول وواو الجماعة في الثاني ، والواقعان في محل رفع فاعل بالنون الأولى من نون التوكيد المشددة ، فحذفت ياء السخاطبة ، وواو الجماعة منعاً لالتقاء الساكنين وبقيت الكسرة دليلاً على الياء والضممة دليلاً على الواو . وفي هذا يقول ابن مالك :  
(والمضمر اخذفنه إلا الألف . . .) أمهات متون علوم النحو والصرف ٧٠ . وانظر :  
الكتاب ٢/١٥٤ ، المقتضب ٣/٢٢ .

(٣١) أي فيحذف هذا الفاعل في اللفظ دون الخط ، والسبب في ذلك هو التقاء الساكنين

ثم (قلت) :

٣ وَمُبْتَدَأُ تَرَاهُ<sup>(٣٢)</sup> وَهُوَ ذُو خَبَرٍ مُنْكَرًا حَتْمًا فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ

(وأقول) : حاصل هذا<sup>(٣٣)</sup> البيت : أي مبتدأ له خبر، وهو واجب التنكير؟ وإنما قيّدته بقولي (له خبر)<sup>(٣٤)</sup> : لأنّ المبتدأ الذي ليس له خبر / ، بل له مرفوعٌ يُغني عن الخبر واجب التنكير<sup>(٣٥)</sup> وهو شائع ذائع لا يُلغز به .

والجواب عن هذا : أنّه (أقلُّ) في مثل قولهم : أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك<sup>(٣٦)</sup> يفعل كذا، فـ (أقلُّ) مبتدأ<sup>(٣٧)</sup>، ولا يجوز أن يُستعمل إلّا مضافاً إلى نكرة<sup>(٣٨)</sup>، كما وقع في هذا التركيب، والخبر قيل : هو الجملة التي بعده، وقيل<sup>(٣٩)</sup> : محذوف، وعلى هذا تقديره (موجود) فالجملة صفة لرجل .

أيضاً، لأن القاعدة العامة في التخلص من اجتماع الساكنين إذا كان الساكن الأول حرف مدّ وكان الساكن الثاني من كلمة ثانية أن يُحذف حرف المدّ أي الساكن الأول لذا حذف هنا الضمير الواقع فاعلاً، لأنّه الساكن الأول وهو حرف مدّ يقول ابن يعيش : (دخل الساكن بعدها [ أي الضمائر ] من كلمة أخرى، فحذفت الألف والواو والياء لالتقاء الساكنين) شرح المفصل ١٢٣/٩ .

(٣٢) في ب نراه . (٣٣) سقطت (هذا) من ب . (٣٤) قوله (له خبر) سقط من ب . (٣٥) يقول ابن الخباز : (ويبدأ بالنكرة إذا لحقها اختصاص في ذاتها أو من جهة الخبر، ولذلك صور . . . الثانية عشرة : أن تكون اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة باسم الفاعل وقبلها حرف استفهام أو حرف نفي، كقولك : أقائم زيد ؟) الغرة المخفية ١/٤٠٠ ، والمبتدأ في المثال الذي ساقه لا خبر له ، بدليل قول الفارسي : (قولهم : أقائم أخواك، وأذاهب الزيدان، فقائم وذاهب يرتفعان بالابتداء، وأخواك والزيدان يرتفعان بفعلهما ، وقد سدّ الفاعلان في كلّ واحدٍ من المسألتين مسدّ خبر المبتدأ . . .) الإيضاح العضدي ٣٥ .

(٣٦) قوله (يقول ذلك) سقط من ب . (٣٧) انظر : الكتاب ١/٣٦١ . (٣٨) تشبيهاً له بمجرور رب . يقول الرضي : (وفاعل قلّ وقلّما لا يكون إلا نكرة وكذا ما أضيف إليه أقلُّ لكونه كالمجرور برب) شرح الكافية ١/٢٣١ .

(٣٩) القولان لأبي علي الفارسي في كتابه الشعر ١/٩٠ ، وقد نقلهما عنه البغدادي في الخزانة =

ثم (قلت) :

٤ وَأَسْمٌ مُؤَكَّدٌ بِنُونٍ فَاخْتَبَرَ وَمُضْمَرٌ بِهِ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ

(وأقول) : اشتمل هذا البيت على لغزين :

الأول : أيُّ اسمٍ اتصلت به نون التوكيد؟ - أي مع أن المعروف أنها لا تتصل إلا بالفعل<sup>(١)</sup> -

والجواب عنه : أنه اسم الفاعل<sup>(٢)</sup> في مثل قول الشاعر :  
أَقَائِلُنْ أَحْضَرُوا الشُّهُودَا<sup>(٣)</sup>

وهو ضرورة نادرة<sup>(٤)</sup> .

واللغز الثاني : أيُّ ضميرٍ متحمِّلٍ للضمير ؟ - أي إن<sup>(٥)</sup> المعروف فيما يتحمَّل الضمير من الأسماء أن يكون ظاهراً لا ضميراً<sup>(٦)</sup> -

٣/٣٦٤ ، أما الرضي فقد ردَّ عليه قوله بأن الخبر محذوفٌ تقديره (موجود) بقوله : (وفيما

قال نظر، لأنه لا معنى لقولك أقل رجل يقول ذلك إلا زيد موجود، كما لا معنى لقولك ،

أقائم الزيدان موجود) شرح الكافية ١/٢٣١ وعليه يترجح القول الأول وهو أن جملة (يقول

ذلك) هي الخبر، انظر : الخصائص ٢/١٢٤ ، الهادي في الإعراب ٦٦ ، الأشباه

والنظائر ٢/٤٥ . (٤٠) انظر : سر الصناعة ٢/٤٤٧ .

(٤١) تشبيهاً له بالفعل يقول ابن جني : (شبه بعض العرب اسم الفاعل بالفعل، فألحقه النون توكيداً) سر الصناعة ٢/٤٤٧ .

(٤٢) هو من الرجز ، ويُنسب إلى رجلٍ من هذيل ، وقبلة :

أرأيت إن جاءت به أملودا مُرجَلاً ويلبس البرودا

ولا يرى مالا له معدودا أقائلُنْ أحضروا الشهودا

والأملود : الناعم ، والمرجَل : المزيّن ، ورجل شعره : سرّحه .

والشاهد فيه : اقتران (نون التوكيد) الثقيلة باسم الفاعل (قائلُنْ)

انظر : التمام لابن جني ٤٢ ، شرح الكافية ٢/٤٠٤ ، الجنى الداني ١٤١ ، مغني

اللبيب ٢/٣٣٩ ، شرح شواهد المغني ٢/٧٥٨ .

(٤٣) وقد عدّه أيضاً ضرورة الرضي والمرادي وابن هشام . (٤٤) في ب مع أن .

(٤٥) انظر : الأمالي النحوية ١/٣٥ ، شفاء العليل ١/١٩٩ ، الكليات للكفوي ٥٦٨ - ٥٧٠

والجواب : أنه الضمير في مثل قولك : زيد أمّا في النحو ضعيف وأمّا في الصّرف فهو هو، فهذا الضمير أعني (هو) الثاني متحمّل لضمير يعود على زيد<sup>(٤٦)</sup>، لكونه في تأويل : المستحق ، إذ المعنى : فهو متمكّن أو نحو ذلك ، كذا قال الوالد<sup>(٤٧)</sup> رحمه الله في بعض تذاكره وهو ظاهر<sup>(٤٨)</sup>.

ثم (قلت) :

هـ وَأَسْمٌ غَدًا مُؤَنَّثًا وَقَدْ وَجَبَ تَذْكِيرُهُ فِي قَوْلِهِمْ وَذَا عَجَبٌ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : أيّ اسم مؤنّث وجب معاملته معاملة الاسم<sup>(٤٩)</sup> المذكّر؟ والضمير في قولي (في قولهم) يصحّ أن يعود إلى العرب، والمراد بـ (قولهم) كلامهم، ويصحّ أن يعود إلى النحويين والمراد به [حينئذ]<sup>(٥٠)</sup> في مذهبه.

والجواب : أن ذلك علّم المذكّر، والمؤنّث بالعلامة، مثل : طلحة ، فإنّه مؤنّث اصطلاحاً ، ويُعامل معاملة المذكّر، تقول : قام طلحة، وطلحة قائم، ولا يجوز أن تقول ، قامت طلحة، ولا طلحة قامت، ويصحّ الجواب بغير / ما ذكر<sup>(٥١)</sup> أيضاً فتفتن .

المسائل البصريّة ١٨٧/١ علوم راسدي

(٤٦) انظر : المسائل البصريّة ١٨٧/١ .  
(٤٧) هو : جمال الدين بن صدر الدين إسماعيل بن عصام الدين إبراهيم بن محمد بن عريشاه الإسفراييني، فاضل نشأ بمكة، له شعر رقيق ، انظر ترجمته في : ربحانة الألبا ١٧/١ ٤١٨ - .

(٤٨) انظر : المغني ٩٧/٢ والمسألة وقع فيها خلافاً بين البصريين والكوفيين . انظر : الإنصاف ١/٥٥ - ٥٧ .

(٤٩) قوله (الاسم) سقط من ب . (٥٠) زيادة من ب .

(٥١) هو ينقل هنا رأي أبي حيان في المسألة إذ يقول : (إن كان [ أي الفاعل ] مؤنثاً بالتاء، نحو : طلحة وعنترة، فالمشهور أن لا تلحق التاء، ويجوز على قلة : قامت عنترة) الارتشاف ١/٣٥١ ، وانظر : المقتضب ٣/٣٤٨ ، جواهر الأدب للإربلي ١٢٣ أما الرضي فينسب حكم الجواز إلى بعض الكوفيين ويرده عليهم بقوله : (عدم السماع مع الاستقراء قاضٍ عليهم) شرح الكافية ٢/١٦٩ .



ثم (قلت) :

٦ وَمَصْدَرٌ مُمْتَنِعٌ الْإِعْمَالِ عِنْدَ جَمِيعِهِمْ بِكُلِّ حَالٍ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : أيُّ مَصْدَرٍ يَمْتَنِعُ إِعْمَالُهُ عِنْدَ جَمِيعِ النَحْوِيِّينَ؟  
والجواب، أَنَّهُ الْمَصْدَرُ الْوَاقِعُ عِلْمًا مِثْلَ : حَمَادٌ عِلْمٌ<sup>(٥٢)</sup> لِلْمُحَمَّدَةِ، وَفَجَارٌ  
عِلْمٌ<sup>(٥٣)</sup> لِلْفَجُورِ، وَيَسَارٌ عِلْمٌ<sup>(٥٤)</sup> لِلْمَيْسِرَةِ، نَصٌّ عَلَى ذَلِكَ ابْنُ هِشَامٍ<sup>(٥٥)</sup>  
وغيره<sup>(٥٦)</sup>.

ثم (قلت) :

٧ وَعَائِدٌ مُرْتَفِعٌ لغيرِ أيِّ مَعَ قِصَرٍ يَنْقَاسُ حَذْفُهُ فَأَيُّ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : أيُّ عَائِدٍ مُرْفُوعٍ لِصَلَةٍ غَيْرِ (أي) يَجُوزُ حَذْفُهُ  
قِيَاسًا، وَالْحَالُ أَنَّ تِلْكَ الصَّلَةَ قَصِيرَةٌ؟ أَيُّ مَعَ أَنَّ الْمَعْرُوفَ أَنَّهُ لَا يَنْقَاسُ حَذْفُ  
العائد المرفوع من الصلة إذا كانت قصيرة<sup>(٥٧)</sup> إلا إذا كانت تلك الصلة [ صلة ]<sup>(٥٨)</sup>  
لـ (أي) الموصولة<sup>(٥٩)</sup> -

(٥٢) هكذا في النسختين والصواب (علما) لأنه حال .

(٥٣) إذ يقول في أوضح المسالك ٢٠٠/٣ (الاسم الدال على مجرد الحدث إن كان علما كـ  
« فَجَارٌ » و « حَمَادٌ » للفجرة والمحمدة . . . فهو اسم مصدر وإلا فمصدر . . . واسم  
المصدر إن كان علما لم يعمل اتفاقاً) .

وابن هشام هو : عبدالله بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاري ، سمع على  
أبي حيان ، من مصنفاته : مغني اللبيب ، التوضيح على الألفية ، حواشي على التسهيل  
شذور الذهب وقطر الندى . (ت : ٧٦١) انظر في ترجمته : بغية الوعاة ٦٨/٢ ،  
الدرر الكامنة ٤١٥/٢ ، شذرات الذهب ١٩١/٦ ، كشف الظنون ١٧٥٢/٢ ، البدر  
الطالع ٤٠٠/١ .

(٥٤) كالصيمري في التبصرة ٢٣٩/١ ، وابن مالك في شرح التسهيل ١٢١/٣ .

(٥٥) قوله (إذا كانت قصيرة) سقط من ب .

(٥٦) زياد من ب .

(٥٧) لقد أشار السيوطي إلى هذا الشرط ضمن الشروط الأخرى التي اشترطها النحاة لحذف

والجواب : أنَّ ذلك عائد (ما) الموصولة في مثل قولك : أحبُّ العلماء لا سيِّما زيد، برفع (زيد) على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف، والتقدير : لا سيِّما هو زيد، فهذه الجملة صلة لـ (ما)، وقد حُذِفَ منها عائدها المرفوع وهو (هو)<sup>(٥٨)</sup>، وقد صرَّح بعض الأئمة من المتأخرين<sup>(٥٩)</sup> بأنَّ حذفه هنا ينقاس<sup>(٦٠)</sup>.

ثم (قلت) :

٨ وَمَا الَّذِي يُنْصَبُ ظَرْفًا أَوْ بِمِنْ يَكُونُ مَجْرُورًا وَجُوبًا فَأَبِنْ (وأقول) : حاصل هذا البيت : أيُّ اسمٍ يجب أن يكون منصوباً على الظرفية، أو مخفوضاً بـ (مِنْ) ؟

والجواب : أنَّه (عند) فإنَّ هذا حكمها<sup>(٦١)</sup>، تقول : زيدٌ عندك، وجئت من عند

العائد إذا كان في محل رفع مبتدأ، ولكنَّه نصٌّ على أنَّ هذا الشرط اشترطه البصريون، أما الكوفيون فأجازوا الحذف حتى إنَّ قُصِرَت الصلة مستشهدين على ذلك بقوله تعالى : ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ الأنعام ١٥٤ .

بالرفع ، أي : هو أحسن . الهمع ٣١١/١ وانظر : النكت للأعلم ٧٦٩/٢ .  
(٥٨) يقول ابن منظور : (وقولهم : لا سيِّما ، كلمة يستثنى بها وهو « سيِّ » ضُمَّ إليها « ما » ، والاسم الذي بعد (ما) لك فيه وجهان : إن شئت جعلت « ما » بمنزلة « الذي » وأضمرت ابتداء ، ورفعت الاسم الذي تذكره بخبر الابتداء ، تقول : جاءني القوم ولا سيِّما أخوك ، أي : ولا سيِّ الذي هو أخوك ، وإن شئت جررت ما بعده على أن تجعل (ما) زائدة وتجرُّ الاسم بسِيَّ لأنَّ معنى « سيِّ » معنى مثل ( لسان العرب ٤١١/١ ) .

(٥٩) مثل الزمخشري وأبي حيان والسيوطي ، وضعَّفه ابنُ يعيش وابنُ هشام والأشموني والبغدادى لما فيه من حذف العائد مع عدم الطول . انظر : المفصل ٩٨ ، شرح المفصل ٨٥/٢ ، الإرتشاف ٣٢٨/٢ ، المغني ١٤٠/١ ، الهمع ٢٩١/٣ ، شرح الأشموني على الألفية ٤٧٨/٢ ، الخزانة ٤٤٥/٣ .

(٦٠) في ب منقاس .

(٦١) لكنه ليس بخاصٍ بها وإنما يشمل أيضاً ظروفاً أخرى مثل : قبل وبعد وفوق فإنَّها تلزم النصب على الظرفية أو الجر بـ (من) .

زيد ، ولا يجوز فيها غير ذلك<sup>(٦٢)</sup> ، وأما قول العامة : ذهبت إلى عنده ، فهو لحن<sup>(٦٣)</sup> .

ثم (قلت) :

٩ وَأَيُّ عَطْفٍ دُونَ عَوْدِ الْخَافِضِ عَلَى الضَّمِيرِ قَاسَ كُلِّ رَايِضٍ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : أي صورة يجوز فيها العطف على الضمير / المخفوض من غير إعادة الخافض<sup>(٦٤)</sup> في الاختيار ، قياساً بإجماع النحويين؟

والجواب : أن ذلك فيما إذا كان المعطوف على الضمير المخفوض (أن وأن) المصدرية وصلتها ، كقولك : شجاعة زيد عجبت منها وأن يبخل ، أو أنه يبخل ،

(٦٢) انظر : التبصرة والتذكرة ٣٠٦/١ ، سفر السعادة ٨٤٤/٢ ، التوطئة ٢١١ ، المصباح

المنير ٤٣١ ، الأشباه والنظائر ٣/٣ .

(٦٣) انظر : الصحاح ٥١٣/٢ ، اللسان ٣٠٩/٣ .

(٦٤) إن قضية إعادة الخافض مع الاسم المعطوف على الضمير المجرور تكلم فيها كثير من

العلماء وقد توهم الأنباري (رحمه الله) وعد هذه المسألة من المسائل الخلافية بين

البصريين والكوفيين مع أن المتأمل في كلمات الفراء وتعلب في هذا الموضوع يستنتج

أنهما يوافقان البصريين في وجوب إعادة الخافض وعدم حذفه إلا في الضرورة . فالفراء

يقول عن قراءة خفض الأرحام في قوله تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾

: ١/ - النساء (وفيه قبح ، لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وقد كني عنه ، وقد

قال الشاعر في جوازه :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غَوَظُ نَفَائِفِ

وإنما يجوز هذا في الشعر لضيقه) ويقول ثعلب في مجالسه : (الكسائي لا ينسق على

المضمر ولا يؤكد) فواضح من عباراتهما أنهما يوافقان سيبويه ومن تبعه في تقييح العطف

على الضمير المجرور دون إعادة الخافض .

انظر : الكتاب ٣٩١/١ ، معاني القرآن للفراء ٢٥٣/١ ، مجالس ثعلب ٣٢٤/١ ،

الأصول ٧٩/٢ ، التبصرة والتذكرة ١٤٠/١ ، شرح اللمع ٢٦٢/١ ، شرح المقدمة

المحسبة ٤٣١/٢ ، الأمالي الشجرية ١٠٣/٢ ، الإنصاف ٤٦٣/٢ ، شرح الكافية

الشافعية ١٢٤٦/٣ ، شرح الكافية ٣١٩/١ ، الهمع ٢٦٨/٥ .

فأن يبخل؛ أو أنه يبخل، معطوف على الضمير المجرور وهو (ها) من غير إعادة الجار وهو (من) كما ترى وجاز ذلك قياساً عند النحاة قاطبة؛ لأن حذف حرف الجر من (أن وأن) جائز في الاختيار قياساً بلا خلاف<sup>(٦٥)</sup>.

ثم (قلت) :

١٠ وأَيُّ فِعْلٍ لَمْ يُكْفَ أَوْ يُزْدَ أَوْ يَكْ تَوْكِيداً وَمَرْفُوعاً فَقَدْ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : أَيُّ فِعْلٍ لَيْسَ لَهُ<sup>(٦٦)</sup> مَرْفُوعٌ ، والحالة : أنه غير مكفوفٍ مثل : قَلَّمَا يَقُومُ زَيْدٌ<sup>(٦٧)</sup> ، ولا زائدٌ مثل : زَيْدٌ كَانَ قَائِمًا ، ولا مؤكدٌ - بكسر الكاف - مثل : قَامَ قَامَ زَيْدٌ ، أي : مع أَنَّ المعروف أَنَّ الفِعْلَ إذا لم يكن واحداً من هذه الثلاثة لا بدَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَرْفُوعٌ<sup>(٦٨)</sup>.

والجواب عن اللغز المذكور : أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ<sup>(٦٩)</sup> الظرف<sup>(٧٠)</sup> في مثل قولنا : زَيْدٌ فِي

(٦٥) قياسية حذف حرف الجر مع (أَنْ ، وَأَنْ) ذكره جماعة من النحاة أيضاً انظر على سبيل المثال : معاني القرآن للفراء ٥٨/١ ، المقتضب ٣٥/٢ ، تفسير الطبري ٣١/٢٥ ، النكت ٧٦٩/٢ ، الأمالي النحوية ١٠٥/٤ ، لباب الإعراب ٤٤٤/١ ، المغني ٦٤٠/٢ ، شرح ابن عقيل ٥٣٩/١ ، شرح الأشموني ٢٤٠/٢ .

(٦٦) قوله (ليس له) سقط من ب .

(٦٧) في ب قَلَّمَا يَقُومُ .

(٦٨) لقد ساق ابن يعيش في شرحه لخطبة الزمخشري في المفصل عدة أدلة على شدة ارتباط الفعل بفاعله وعدم استغنائه عنه ، وتَنَزَّلُ الفاعل من فعله منزلة أحد أجزائه . انظر : ١٤/١ .

(٦٩) يقول ابن الشجري : (إِنَّ قَوْلَ النَحْوِيِّينَ : هَذَا الْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِهَذَا الْفِعْلِ ، يَرِيدُونَ أَنَّ الْعَرَبَ وَصَلَتْهُ بِهِ ، وَاسْتَمَرَّ سَمَاعُ ذَلِكَ مِنْهُمْ ، فَقَالُوا : رَغِبْتَ فِي زَيْدٍ ، وَرَضِيتَ عَنْ جَعْفَرٍ وَعَجِبْتَ مِنْ بَشَرٍ ، وَغَضِبْتَ عَلَى بَكْرٍ ، وَمَرَرْتَ بِخَالِدٍ ، وَانْطَلَقْتَ إِلَى مُحَمَّدٍ ، وَكَذَلِكَ قَالُوا حَسَدْتَ زَيْدًا عَلَى عِلْمِهِ وَعَلَى ابْنِهِ ، وَلَمْ يَقُولُوا حَسَدْتَهُ مِنْ ابْنِهِ) الأمالي ١٦٩/٣ .

(٧٠) في الكلبيات للكفوي ما نصه : (الجار والمجرور مطلقاً يسمى ظرفاً ، لأن كثيراً من المجرورات ظروف زمانية أو مكانية ، فاطلق اسم الأخص على الأعم ، وقيل سُمِّيَ بذلك لأن معنى الاستقرار يعرض له ، وكل ما يستقر فيه غيره فهو ظرف) انظر ص ٣٤٠ .

الدَّارَ، إِذَا قَدَّرْنَاهُ فَعَلًا كَاسْتَقَرَّ، فَإِنَّ مَرْفُوعَهُ وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتَرُّ الَّذِي كَانَ فَاعِلُهُ،  
انْتَقَلَ مِنْهُ إِلَى الظَّرْفِ وَصَارَ هُوَ بِلا مَرْفُوعٍ ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَغْنِيِّ<sup>(٧١)</sup> وَغَيْرِهِ .

ثم (قلت) :

١١ وَأَيُّ فَعَلٍ رَفَعَهُ لِلنَّقْلِ مُقَدَّرٌ فَجُدْ بِقَوْلٍ فَضْلٍ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : أَيُّ فَعَلٍ مَرْفُوعٍ وَعَلَامَةٌ رَفَعَهُ مُقَدَّرَةٌ لِأَجْلِ  
النقل ؟

والجواب : أَنَّهُ الْفَعْلُ الْمَضَارِعُ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ :

وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ<sup>(٧٢)</sup>

(٧١) وذلك في باب « هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف » انظر : ٤٤٧/٢ .

(٧٢) هذا عجز بيت نسبته لسيبويه لعامر بن جوين الطائي ، وصدره :

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدٍ

والخُبَاسَةُ : الغنيمة ، والنهْنَةُ : الكفُّ . أما الشاهد فقوله (أَفْعَلُهُ) فقد اتفقت روايته

بنصب اللام ، ولكن تباين تخريجه حيث انقسمت آراء النحاة فيه إلى ثلاثة أقسام :

الأول : رأي سيبويه وحاصله أَنَّ (أَفْعَلُهُ) منصوب بـ (أَنْ) المضمر بعد (كاد) للضرورة ،

قال الأعلام : ( ودخول « أَنْ » على « كاد » لا يُسْتَعْمَلُ فِي الْكَلَامِ فَإِذَا اضْطَرَّ الشَّاعِرُ

أَدْخَلَهَا عَلَيْهَا تَشْبِيهًا لَهَا بِعَسَى لِاشْتِرَاكِهِمَا فِي مَعْنَى الْمَقَارَبَةِ ) .

الثاني : رأي بعض البصريين حكاه أيضاً الأعلام وحاصله أَنَّ الفعل مبني وليس معرب أي

أَنَّ فَتْحَتَهُ فَتْحَةً بِنَاءٍ عَلَى إِرَادَةِ نُونِ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ مَحْذُوفَةٍ ، إِذِ التَّقْدِيرُ عِنْدَهُمْ (أَفْعَلْنَهُ)

فحذفت النون وبقي الفعل على ما هو عليه من البناء .

الثالث : ذكره أبو سعيد السيرافي بقوله : (غير سيبويه يرى أَنَّ الأصل «أَفْعَلُهَا» - ولكن بما

أن العرب قد تحذف في الوقف الألف التي بعد الهاء في المؤنث ، حُذِفَتْ هُنَا وَأَلْقِيَتْ

فتحة الهاء على اللام) وهو التخريج الذي عناه الشارح .

انظر : الكتاب ١/١٥٥ ، شرح أبيات سيبويه للسيرافي ١/٣٣٧ ، تحصيل عين الذهب

المطبوع في هامش الكتاب ١/١٥٥ ، الإنصاف ٢/٥٦٢ ، أمالي السهيلي ٨٣ ،

المقرب ٢٩٦ ، شرح الأشموني ٢/٥٠٣ ، الدرر ١/٣٣ .

وقد ذكر الآراء الثلاثة القزاز القيرواني في كتابه «ما يجوز للشاعر في الضرورة» ٢٨٥ -

٢٨٩ ، وفنّدها جميعاً .

وذلك أَنَّ الأصل : بعد ما كدت أفعلُها، فحذفت الألف اعتباطاً، ثم نُقلت حركة الهاء إلى اللام التي هي آخر الفعل، بعد سلب<sup>(٧٣)</sup> ضميتها التي هي علامة الرفع، فصار الرفع مقدّراً لأجل نقل<sup>(٧٤)</sup> حركة الهاء إلى محلها .

وقد كنت / ضَمَنْتَ هذا اللُّغزَ بيتين ، كتبتُهما إلى حضرة المولى الأريب<sup>(٧٥)</sup> اللُّودعي<sup>(٧٦)</sup> البارع الشيخ جمال الدين محمد بن علي البكري<sup>(٧٧)</sup>، فقلت :

أَيْهَذَا الْعَلَمُ الْمُفْرَدُ تَحْقِيقاً وَفَضْلاً  
أَيْنَ أَضْحَى الرَّفْعُ تَقْدِيدَ رَأَى لِفَتْحِ اللَّامِ نَقْلاً

فأجاب رحمه الله بقوله :

يَا إِمَاماً حَارَ فَضْلاً وَزَكَ فَضْلاً<sup>(٧٨)</sup> وَأَضْلاً  
لُغْزُ مَنْكُمُ أَتَانِي بِمَعَانِيكُمْ تَجْلاً  
نَضُّهُ قَدْ جَاءَ فِي بَيْتِ بَهْنِ<sup>(٧٩)</sup> النَّظْمِ الْمَعْلَى  
قُلْتُ فِي (أَفْعَلُهُ) مِنْ بَعْدِ مَا كَدْتُ تَحَلَّ  
عَلَّةٌ فِي حَذْفِ لَامٍ وَهُوَ مَرْفُوعٌ مَحَلَّ  
وَمَقَامِي دُونَ ذَاكُمْ أَنْتُمْ أَسْمَاً وَأَعْلَى  
وَسَمَاً فِي الْمَكْرَمَاتِ الْغُرْبَانِ مَحَلَّ  
لَمْ أَكُنْ لَوْلَا اقْتِبَاسُ مَنْكُمُ لِلْقَوْلِ أَهْلًا  
أَيْنَ أَضْحَى الرَّفْعُ تَقْدِيرًا لِفَتْحِ اللَّامِ نَقْلاً  
أَضْلَهَا (أَفْعَلُهَا) وَالْحَذْفُ وَالنَّقْلُ اسْتَقْلًا  
وَعَلَى هَذَا جَوَابِي فَاصْفَحُوا فَضْلاً وَعَدْلاً  
وَسَلَامَ اللَّهِ يَغْشَى رَبْعَكُمْ طَلًّا وَوَبْلاً

(٧٣) في ب سلبها .

(٧٤) في ب النقل .

(٧٥) في ب الأديب .

(٧٦) اللودعي : الرجل الظريف الحديد الفؤاد . الصحاح ١٢٧٨/٣ .

(٧٧) في ب السكري وأظنه تصحيفاً؛ لأنَّ البكري هو تلميذ المصنف وهو : محمد بن علي

بن محمد علان البكري أحد العلماء المفسرين والأئمة المحدثين (ت : ١٠٥٧) انظر

ترجمته في : خلاصة الأثر ١٨٤/٤ - ١٨٩ ، الأعلام ٢٩٣/٦ ، إيضاح المكنون

٥٧٨/١ .

(٧٨) في ب فرعاً .

(٧٩) في ب من .

(تسبيه) : كتب لفظ «تجلى» و «المعلى» و «تحلى» و «أعلى» بالألف، مع أن القاعدة في مثل ذلك أن يكتب ألفه بصورة الياء<sup>(٨٦)</sup>، لما ذكره بعض الأئمة أن الاختيار عند علماء الكتاب فيما إذا كان آخر البيت الأول كلمة حكمها أن تكتب نظيرتها<sup>(٨٧)</sup> من الأبيات التي بعدها كذلك وإن كان حكمها لو انفردت بالياء تحصيلًا للمناسبة والمشاكلة، وحاصل ذلك أن تلك القاعدة مخصوصة بغير الصورة المذكورة للمعنى المذكور<sup>(٨٨)</sup>، وهو حسن متجه .

ثم (قلت) :

١٢ وَأَيُّ تَسْوِينٍ جَرَى فِي الْحَرْفِ وَالْفِعْلِ نَثْرًا مَا بَدَأَ<sup>(٨٩)</sup> مِنْ خُلْفٍ (وأقول) : حاصل هذا البيت [يتضمن] <sup>(٩٠)</sup> لغزين :

أحدهما : أي تنوين دخل في <sup>(٩١)</sup> الحرف في النثر؟ - أي مع أن المعروف أن التنوين الذي يجوز دخوله في الحرف وهو المسمى بتنوين الترتم<sup>(٩٢)</sup> لا يكون إلا في الشعر<sup>(٩٣)</sup> كقول الشاعر :

أَزِفَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رَكَابَنَا لَمَّا تَزَلْ بِرَحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ<sup>(٩٤)</sup>

(٩٥) يقول ابن درستويه : (كل كلمة كانت ألفها رابعة فصاعداً منقلبة من واو أو من ياء أو لم تكن واحدة منهما، مماله كانت أو غير مماله وجب كتابها بالياء) كتاب الكتاب ٤٤ .

(٩٦) في ب (أن تكتب بالألف أن تكتب نظيرتها) والصواب ما أثبتته من أ .

(٩٧) قوله (للمعنى المذكور) سقط من ب .

(٩٨) في ب ما بنا .

(٩٩) زيادة من ب .

(١٠٠) قوله (في) سقط من ب .

(١٠١) لقد فصل الجامي القول في هذا النوع من التنوين وأقسامه وذلك في الفوائد الضيائية ٣٩٨/١ - ٤ ، وانظر أيضاً : شرح المفصل ٣٣/٩ ، شرح الكافية ١٤/١ .

(١٠٢) أي قوافيه ، وهي أواخره (لأنه موضع وقف محتمل لتطويل الصوت بعدما يمضي البيت بوزنه كاملاً) انظر : رصف المباني ٤١٦ .

والجواب عن هذا : أنه التنوين في قوله تعالى :

﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾<sup>(٨٨)</sup>

على قراءة / (كَلَّا) بالتنوين، فإنّ الزمخشري<sup>(٩١)</sup> جعل التنوين فيها تنوين ترنم<sup>(٩٢)</sup>، وجعلها للردع<sup>(٩٣)</sup>، مع أنّ (كَلَّا) التي للردع حرفٌ بإجماع النحويين نقل ذلك ابن هشام عنه في المغني، وحكم بصحته<sup>(٩٤)</sup>.

واللغز الثاني : أيّ تنوين دخل في الفعل في النثر ؟ - أي مع أنّ المعروف في التنوين الذي يجوز دخوله في الفعل، وهو المسمى بتنوين الترنم أنه لا يقع إلا في الشعر<sup>(٩٥)</sup>، كقول الشاعر :

---

(٨٨) القائل : النابغة الذبياني : أحد فحول الجاهلية، وثالث شعراء الطبقة الأولى منهم . انظر الشعر والشعراء ١٦٣/١ .

والبيت في ديوانه ص ٣٠ ، وقد استشهد به كلٌّ من : ابن جني ، والهروي ، ابن برهان ، والأعلم ، وابن يعيش ، وابن أبي الربيع ، وابن القواس ، على حذف الفعل بعد (قد)، إذ التقدير : وكأنها قد زالت ، دون الإشارة إلى التنوين الذي ذكره الشارح ، معتمدين على رواية الديوان ، لأنه في الديوان وردت (قد) مبنية على الكسر دون تنوين .

انظر : الخصائص ٣٦١/٢ ، الأزهية ٢١١ ، شرح اللمع ٣١٥/١ ، النكت ٦٩٦/١ ، شرح المفصل ١٤٨/٨ ، الملخص ١٥٠/١ ، شرح ألفية ابن معطي ١١٣٣/٢ ، الخزانة ٧٠/١ .

(٨٩) آية ٤ من سورة النبأ .

(٩٠) هو : أبو القاسم جار الله محمود بن محمد بن عمر الزمخشري له من المصنفات : الكشف والمفصل (ت : ٥٣٨) انظر في ترجمته : نزهة الألباء ٣٩١ ، طبقات المفسرين ٣١٤/٢ .

(٩١) انظر : الكشف ٥٢٣/٢ .

(٩٢) قوله (وجعلها للردع) سقط من ب .

(٩٣) انظر : ١٩٠/١ .

(٩٤) انظر : الكتاب ٢٩٨/٢ ، المقتضب ٢٤٠/١ ، الخصائص ٩٦/٢ ، المغني ٣٤٢/٢

، شرح ابن عقيل ١٨/١ ، شرح الأشموني ٢١/١ .



أَقْلَ (٩٥) اللّوَمَ عَاذِلَ (٩٦) وَالْعِتَابَيْنِ وَقَوْلِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابِنِ (٩٧)

والجواب عن هذا : أنه التنوين في قوله تعالى :

﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ (٩٨)

على قراءة ( يَسْر ) بالتنوين (٩٩) ، فَإِنَّ الزمخشري أيضا جزم بأنَّ التنوين في هذا الفعل تنوين ترنم (١٠٠) ، ووافقه على ذلك ابن هشام في المغني (١٠١) أيضا .

( غريبة ) : قال الشُّمْنِيُّ (١٠٢) في حاشية المغني (١٠٣) : قول الشاعر (أصبت) هو

---

(٩٥) في ب أَقْلُنْ .

(٩٦) في ب عَاذِلِي .

(٩٧) هذا البيت مطلع قصيدة طويلة لجريز يهجو فيها عبداً الراعي والفرزدق ، وهو من

شواهد : سيبويه ١٩٨/٢ ، ٢٩٩ ، والمبرد في المقتضب ٢٤٠/١ ، وابن جني في

الخصائص ٩٦/٢ ، والزمخشري في المفصل ٣٢٩ ، والأنباري في الإنصاف ٦٥٥/٢

والرضي في شرح الكافية ١٤/١ ، وابن هشام في أوضح المسالك ١٦/١ ، وابن عقيل

في شرح الألفية ١٨/١ ، والأشموني في شرح الألفية ٢١/١ ، وشرحه البغدادي في

الخزانة ٧٠/١ ، وهو في الديوان ٦٤ ، وروايته بالوقف أي : عتاب وأصاب .

والشاهد فيه : قوله (أصابن) حيث دخل التنوين على الفعل فدلَّ على أنَّ هذا النوع من

التنوين ليس مختصاً بالاسم .

(٩٨) آية ٤ من سورة الفجر .

(٩٩) نسبها ابن خالويه في شواذ القراءات ١٧٣ إلى أبي الدينار الأعرابي .

(١٠٠) يقول : (يسر بالتنوين ، وهو التنوين الذي يقع بدلاً من حرف الإطلاق) الكشف

٢٤٩/٤ .

(١٠١) ١٩٠/١ .

(١٠٢) هو : أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي الشُّمْنِيُّ أبو العباس تقي الدين أخذ

عن ابن الكويك والجمال الحنبلي وجماعة وبرع في جميع المعارف ، وصنف حاشية

المغني وشرحا في فقه الحنفية (ت : ٨٧٣) انظر ترجمته في : الدليل الشافي ٧٦/١

الضوء اللامع ١٧٤/٢ ، شذرات الذهب ٣١٣/٧ ، البدر الطالع ١٧٤/٢ .

(١٠٣) انظر : المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ٩٨/٢ .

بكسر التاء<sup>(١٠٤)</sup>، كذا وُجِدَ في غير هذا التصنيف مضبوطا بخط المصنف ، مكتوبا عليه  
صح<sup>(١٠٥)</sup>

ثم (قلت) :

١٣ وَأَيِّنَ «إِنَّ» شَرْطاً أَتَتْ فِي النَّشْرِ مُهْمَلَةً فَهَلْ [ لَذَا ]<sup>(١٠٦)</sup> مِنْ فُسْرِ<sup>(١٠٧)</sup>

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي موضع جاءت (إن) الشرطية غير عاملة ؟  
مع وقوعها في النثر دون الشعر، الذي من شأنه أن يُحتمل فيه ما لا يحتمل في  
غيره<sup>(١٠٨)</sup>.

والجواب : أن ذلك في قوله تعالى :

﴿فَيَا مَآتِرِينَ﴾<sup>(١٠٩)</sup>

على قراءة بعضهم<sup>(١١٠)</sup> (تَرَيْنَ) بياء ساكنة بعدها نون الرفع، ذكر ذلك ابن مالك<sup>(١١١)</sup>  
وغيره<sup>(١١٢)</sup>.

(١٠٤) أي إن التاء ضمير المخاطبة، فيصبح المعنى : فقولي إن تحريت الصواب . . .

(١٠٥) من قوله (كذا) إلى قوله (صح) سقط من ب .

(١٠٦) زيادة من ب .

(١٠٧) الفُسْر : البيان ، فُسْرُ الشيء يفسره : أبانه ، اللسان ٥٥/٥ .

(١٠٨) يقول الفراء : ( . . . ) وذلك أن الشعر له قوافٍ يقيمها الزيادة والنقصان فيحتمل ما لا  
يحتمله الكلام) المعاني ١١٨/٣ .

(١٠٩) من الآية ٢٦ من سورة مريم ﴿مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنَّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْمًا﴾ .

(١١٠) نسبها ابن جني وابن عطية وأبو حيان لطلحة ولأبي جعفر ولشيبه وقال ابن جني : (شاذة،  
ولست أقول إنها لحن لثبات علم الرفع، وهو النون في حال الجزم، لكن تلك لغة : أن

ثبتت هذه النون في الجزم ، وأنشد أبو الحسن :

لَوْلَا فَوَارِسُ مِنْ قَيْسٍ وَأَسْرَتِهِمْ يَوْمَ الصُّلَيْفَاءِ لَمْ يُؤْفَوْنَ بِالْجَارِ

المحتسب ٤٢/٢ ، وانظر : المحرر الوجيز ١٣/٤ ، البحر المحيط ٢٥٦/٧ .

(١١١) في شرح الكافية الشافية ١٥٩١/٣ حيث يقول : (وشذ إهمال «إن» حملاً على «لو» . . .  
كقراءة طلحة «فَيَا مَآتِرِينَ مِنْ الْبَشَرِ أَحَدًا» . . . بياء ساكنة ونون مفتوحة).

وابن مالك هو : محمد بن عبدالله بن عبدالله بن مالك جمال الدين أبو عبدالله إمام في  
النحو وصاحب الألفية (ت : ٦٧٢) انظر في ترجمته : بغية الوعاة ١/١٣٠ غاية النهاية

١٨٠/٢ ، شذرات الذهب ٣٣٩/٥ .

(١١٢) انظر : الأمالي الشجرية ٤٨٩/٢ - ٤٩٣ ، الجنى الداني ١٤٢ .

ثم (قلت) :

١٤ وَأَيْنَ جَاءَتْ أُخْتُهَا « مَتَى » كَذَا وَنَالَتْ الْجَزْمَ بِلا خُلْفٍ « إذا »

(وأقول) : اشتمل هذا البيت على لغزين :

أحدهما : في أيِّ موضعٍ وقعت « متى » الشرطية<sup>(١١٣)</sup> مهملةٌ في النثر ؟

والجواب : أن ذلك في قول عائشة رضي الله تعالى عنها :

(إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ)<sup>(١١٤)</sup> ذكره ابن

مالك<sup>(١١٥)</sup> وغيره .

والثاني : في أيِّ موضعٍ عملت (إذا) الشرطية الجزم بإجماع النحويين ؟

والجواب : أن ذلك فيما إذا وقعت في الشعر<sup>(١١٦)</sup> كقول الشاعر :

وَاسْتَغْنَى مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ<sup>(١١٧)</sup> بِالْغِنَى وَإِذَا تُصْبِكَ خَصَاصَةً فَتَجَمَّلُ<sup>(١١٨)</sup>

---

(١١٣) في ب شرطية .

(١١٤) قالته حين أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا بكر رضي الله تعالى عنه ليصلي بالناس

وذلك حين اشتد مرضه عليه الصلاة والسلام ، ونصه : في صحيح البخاري ١٧٢/١ (إنه

رجل رقيق إذا قام مَقَامَكَ لم يَسْتَطِعْ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ) وبنفس الرواية ورد في اللؤلؤ والمرجان

٨٨/١ كما ورد في صحيح مسلم ١٤٠/٤ (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ رَقِيقٌ إِذَا قَرَأَ الْقُرْآنَ لَا يَمْلِكُ

دَمْعُهُ) وفي النهاية ٤٨/١ (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ) ، ولم أعر على الحديث باللفظ الذي

أورده الشارح .

(١١٥) في شرح الكافية الشافية ١٥٩١/٣ ، أما في شواهد التوضيح فقد استشهد بالحديث على

وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لفظاً لا معنى ، لأنه أورده هكذا (متى يقيم مقامك

رقاً) : ٦٧ .

(١١٦) يقول سيبويه : (وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بـ « إن » حيث رأوها لما يُسْتَقْبَلُ

وأنه لا بد لها من جواب . . فهذا اضطرار وهو في الكلام خطأ) ٤٣٤/١ .

وانظر : معاني القرآن للفراء ١٥٨/٣ ، المقتضب ٥٦/٢ ، مجالس ثعلب ٧٤ ، التبصرة

٤١١/١ ، الأمل في الشجرية ٨٢/٢ ، شرح المفصل ٤٧/٧ ، ضرائر الشعر ٢٩٨ ، شرح

الكافية الشافية ١٥٨٣/٣ ، المغني ٩٣/١ ، شفاء العليل ٩٥٨/٣ ، الهمع ١٨٠/٣ .

(١١٧) في ب ربُّنا .

(١١٨) منسوب في الأصمعيات ٢٣٠ والمفضليات ٣٨٥ لعبد قيس بن خفاف وهو بلا نسبة في

ثم (قلت) : /

١٥ وَأَيْنَ ( مَا ) الْمَوْضُوعَةُ الْحَرْفِيَّةُ لِأَخْتِهَا ( أَنْ ) عَمِلًا سَوِيَّةً<sup>(١١٩)</sup>

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي موضع وقعت (ما) التي هي موصول

حرفي<sup>(١٢٠)</sup> مساوية لأختها (أن) التي هي موصول حرفي<sup>(١٢١)</sup> أيضاً في عمل النصب؟

والجواب : أن ذلك فيما روي من قوله صلى الله عليه وسلم :

(كَمَا تَكُونُوا يُوَلَّ عَلَيَّكُمْ)<sup>(١٢٢)</sup>

هكذا أورده ابن الحاجب بحذف النون<sup>(١٢٣)</sup>.

ثم (قلت) :

١٦ وَأَيْضاً<sup>(١٢٤)</sup> جَاءَ جَزْمُ (لَنْ) وَ (أَنْ) عَلَنَ وَجَاءَ أَيْضاً ثَابِتاً إِهْمَالِ (أَنْ)

(وأقول) : اشتمل هذا البيت على ثلاثة ألفاظ :

المغني ٩٣/١ والدرر ١٧٣/١ .

والخصاصة : الفقر وسوء الحال والخلة والحاجة . اللسان ٢٥/٧ .

والشاهد فيه : جزم الفعل (تَصْبِيحُكَ) بعد إذا .

(١١٩) في ب بالسوية .

(١٢٠) في الأصل (في) والصواب ما أثبتته .

(١٢١) من قوله (مساوية) إلى قوله (حرفي) سقط من ب .

(١٢٢) أو (يؤمر عليكم) كما رواه الشيباني في تمييز الطيب من الخبيث ١٢٥ وقال : أخرجه :

الدليمي مرفوعاً والبيهقي منقطعاً وهو في كشف الخفاء ١٦٦/٢ ، المقاصد الحسنة ٣٢٦ .

(١٢٣) نص ما قاله هو : (أما تشبيه « ما » ب « أن » في العمل فأبعد ، وعليه حمل ما يروى « كما

تكونوا يولى عليكم » فجاء « تكونوا » محذوفاً نونه والوجه إثباته ) الإيضاح في شرح المفصل

٢٣٤/٢ .

وابن الحاجب هو : أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر ، تلميذ الشاطبي وابن عساكر

وصاحب الكافية في النحو والشافية في الصرف (ت : ٦٤٦) انظر في ترجمته : غاية النهاية

١/٥٠٨ ، البغية ٢/١٣٤ ، شذرات الذهب ٥/٢٣٤ . (١٢٤) في ب وأين .

أحدها : في أيّ موضعٍ عملت (لن) الجزم ؟

والجواب : أن ذلك في<sup>(١٢٥)</sup> لغةٍ لبعض العرب ، يقولون في (لن يقوم) (لن يقيم) - بالجزم - حكى هذه اللغة ابن مالك في التوضيح عن الكسائي<sup>(١٢٦)</sup> ووافقه عليها<sup>(١٢٧)</sup>.

واللغز الثاني : في أيّ موضعٍ عملت (أن) المصدرية الجزم ؟

والجواب : أن ذلك في لغةٍ لبعض العرب يقولون : أعجبني أن تضرب بسكون الباء ، حكى هذه اللغة أبو عبيدة<sup>(١٢٨)</sup> واللحياني<sup>(١٢٩)</sup> وبعض الكوفيين<sup>(١٣٠)</sup> ، وقال ابن

---

(١٢٥) قوله (في) سقط من ب .

(١٢٦) هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي أحد القراء السبعة ، وإمام المدرسة الكوفية ، صنف : معاني القرآن ومختصراً في النحو والقراءات (ت : ١٨٩) . انظر في ترجمته : طبقات النحويين ١٢٧ ، معرفة القراء الكبار ١/١٠٠ ، طبقات المفسرين ١/٤٠٤ .

(١٢٧) وذلك في شواهد التوضيح ص ٢١٧ .

(١٢٨) هو أبو عبيدة مَعْمَرُ بْنُ الْمُثَنَّى التَّمِيمِي ، من أجمع الناس للعلم ، وأعلمهم بأيام العرب وأخبارها (ت : ٢١٠) . انظر في ترجمته : طبقات النحويين ١٧٥ ، طبقات المفسرين ٣٢٦/٢ .

(١٢٩) هو علي بن المبارك بن علي أبو الحسن ، قرأ على ابن الشجري ، وبرع في النحو واللغة (ت : ٥٩٤) انظر في ترجمته : البغية ٢/١٨٥ .

(١٣٠) من المحتمل أنه يقصد أبا جعفر الرؤاسي ، لأن ابن عقيل والمرادي ابن هشام نسبوا إليه هذا الرأي : انظر : المساعد ٣/٦٥ ، الجنى ٢٢٦ ، المغني ١/٣٠ ومن المحتمل أيضاً أنه يشير إلى البيت الذي زعم الفارسي أن الفراء أنشده بالرواية التالية :

إِذَا مَا خَرَجْنَا قَالَ وَلِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوْا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطُبُ

أي بحذف الياء من الفعل (يأتي) على الجزم بـ (أن) ، مع أن الأصمعي رواه : (أن يأتي) بالنصب ، ويقول الفارسي : (وإنشاد الفراء خطأ فاحش لأنه جزم بـ (أن) .

انظر : المسائل البصريات ١/٢٥٩ ، المحتسب ٢/٢٩٥ ، أمالي المرتضي ٢/١٩١ ، شرح أبيات المغني ١/١٢٨ ، والبيت غير موجود في معاني القرآن للفراء .

عقيل<sup>(١٣١)</sup> بعد نقلها عن المذكورين : فالصواب إثباتها<sup>(١٣٢)</sup> .

واللغز الثالث : في أيّ موضع وقعت (أن) المصدرية مهملة غير عاملة ؟

والجواب : أن ذلك في قوله تعالى :

﴿لِمَن أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾<sup>(١٣٣)</sup> .

على قراءة ابن محيصن<sup>(١٣٤)</sup> (يُتَمُّ)<sup>(١٣٥)</sup> على إهمال (أن)<sup>(١٣٦)</sup> .

ثم (قلت) :

١٧ وَأَيْنَ « لَمْ » جَاءَتْ عَيَانًا مُّهِمَلَةً وَذَاتِ نَصْبٍ قَدْ حَكَاهُ النُّقْلَةُ

(وأقول) : هذا البيت يشتمل على لغزين<sup>(١٣٧)</sup> :

(١٣١) هو : عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله بهاء الدين بن عقيل الشافعي ، نحوي الديار المصرية ، أخذ القراءات عن التقي الصائغ ولازم الجلال القزويني وأبا حيان ، له من التصانيف المساعد في شرح التسهيل وشرح على الألفية (ت : ٧٦٩) انظر ترجمته في : البغية ٤٧/٢ .

(١٣٢) وقال أيضاً إنه قليل ، انظر المساعد ٦٥/٣ .

(١٣٣) من الآية ٢٢٣ من سورة البقرة

(١٣٤) هو : محمد بن عبدالرحمن بن محيصن مقرئ أهل مكة مع ابن كثير ، ثقة ، وكان ممن تجرّد للقراءة (ت : ١٢٣) انظر ترجمته في : غاية النهاية ١٦٧/٢ ، شذرات الذهب ١٦٢/١ .

(١٣٥) لم أعثر على من نسبها إليه في كتب القراءات ، وقد نسبها ابن خالويه في الشواذ ١٤ ، والسمين في الدر ٤٦٣/٢ ، وأبو حيان في البحر ٤٩٩/٢ إلى مجاهد ، والذي نسبها إليه ابن هشام في المغني ٣٠/١ .

(١٣٦) يقول أبو حيان في البحر المحيط ٤٩٩/٢ : بعد أن أورد قول الشاعر :

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ وَمُحْكَمَا مَنِ السَّلَامَ ، وَأَنْ لَا تُبْلَغَا أَحَدًا

(والذي يظهر أن إثبات النون في المضارع المذكور مع «أن» مخصوص بضرورة الشعر ، ولا يحفظ «أن» غير ناصبة إلا في هذا الشعر ، والقراءة المنسوبة إلى مجاهد ، وما سبيله هذا لا تُبنى عليه قاعدة) وانظر في المسألة : مجالس ثعلب ٣٢٢ ، الأزهية ٦٥ ، التخمير ١٢٨/٤ ، شرح المفصل ١٥/٧ ، شرح الكافية الشافية ١٥٢٧/٣ ، شرح ألفية ابن معطي ٣٣٩/١ ، رصف المباني ١٩٤ ، الجنى الداني ٢٢٠ ، المغني ٣٠/١ .

الأول : في أيّ موضعٍ وقعت (لم) مهملة غير عاملة ؟  
والجواب : أن ذلك في لغةٍ لبعض العرب يقولون : (لم يقوم) برفع الفعل حكى  
هذه اللغة ابن مالك<sup>(١٣٨)</sup>.

واللغز الثاني : في أيّ موضعٍ وقعت (لم) ناصبة للفعل ؟  
والجواب : أن ذلك في لغةٍ لبعضهم يقولون : (لم يقوم) بنصب الفعل<sup>(١٣٩)</sup>،  
حكى هذه اللغة اللحياني<sup>(١٤٠)</sup> وغيره<sup>(١٤١)</sup>.  
ثم (قلت) :

١٨ وَأَيِّنَ (نَدَّ)<sup>(١٤٢)</sup> فِعْلُهَا وَأُلْغِيَتْ إِذَا وَمَجْمُوعُ الشُّرُوطِ قَدْ حَوَتْ /  
(وأقول) : هذا البيت يشتمل على لغزين :

الأول : في أيّ موضعٍ حُذِفَ الفعل الذي تدخل عليه (لم) ؟  
والجواب : أنه في قول الشاعر<sup>(١٤٣)</sup>:

أَحْفَظُ وَدَيْعَتَكَ الَّتِي أَوْدَعْتُهَا يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ

(١٣٧) في ب اشتمل هذا البيت على لغزين .  
(١٣٨) وذلك في شرح عمدة الحافظ ص ٣٧٦ وانظر المسألة في : مجالس ثعلب ٣٨ . الخصائص  
٣٨٨/١ ، شرح المفصل ٨/٧ ، الإرتشاف ٥٤٦/٢ ، الجنى ٢٨٠ ، المغني ٢٧٧/١ ،  
الهمع ٣١٣/٤ .

(١٣٩) في ب موضع الفعل .  
(١٤٠) نسبها إليه أيضاً : أبو حيان في الإرتشاف ٥٤٦/٢ ، والسيوطي في الهمع ٣١٣/٤ .  
(١٤١) انظر : النوادر ١٦٤ ، سر الصناعة ٧٤/١ - ٧٨ ، الممتع ٣٢٢/١ ، شرح الكافية  
الشافية ١٥٧٥/٣ ، الجنى ٢٦٦ ، المغني ٢٧٧/١ .  
(١٤٢) هكذا رُسمت في النسختين ، وأظنه قصد الند وهو الشرود ، من نَدَّ البعير ندوداً إذا شرد .  
انظر : لسان العرب ٤٢٠/٣ .

(١٤٣) هو إبراهيم بن هرمة ، ورواية البيت في الديوان ص ٢٠١ :  
أَحْفَظُ وَدَيْعَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدَعْتُهَا يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ

الأصل : وإن لم تصل ، فحذف الفعل<sup>(١٤٤)</sup>.

واللغز الثاني : في أيّ موضع ألغيت (إذاً) مع استيفائها شروط أعمالها<sup>(١٤٥)</sup>؟  
[أي مع أن المعروف أنها إذا استوفت الشروط يجب إعمالها]<sup>(١٤٦)</sup>.

والجواب : أن ذلك في لغة لبعضهم ، يقولون : إذا أزورك ، برفع (أزورك) مع قصد الاستقبال ، حكى هذه اللغة عيسى بن عمر<sup>(١٤٧)</sup> ، قال ابن عقيل<sup>(١٤٨)</sup> : وأثبتها البصريون رجوعاً إلى نقله<sup>(١٤٩)</sup>.

(١٤٤) قدره أبو حيان : بالبناء للمعلوم أي : لم تصل ، أما أبو الفتح البجلي فقدّره بالبناء للمجهول أي : لم توصل.

وقد عدّ المرادي وابن هشام والسيوطي هذا الحذف ضرورة ، وعلل الشنقيطي ذلك بقوله : (وإنّما لم يُجَزَّ الإكتفاء بلم وحذف ما تعمل فيه إلا في الشعر لأنها عامل ضعيف فلم يتصرفوا فيها بحذف معمولها في حال السعة ، بل إذا كان الحرف الجار وهو أقوى في العمل منه ، لأنه من عوامل الأسماء ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال ، لا يجوز حذف معمولها ، فالأحرى أن لا يجوز ذلك في الجازم) الدرر ٧٢/٢ وانظر : تذكرة النحاة ٦٨٤ ، الجنى ٢٦٨ ، المغني ٢٨٠/١ ، التصريح ٢٤٧/٢ ، الهمع ٣٥٠/٥ ، الخزانة ٨/٩ .

(١٤٥) أهم تلك الشروط :

- أن يكون الفعل مستقبلاً .

- أن تكون مصدرّة .

- ألا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم .

(١٤٦) ما بين معقوفين زيادة من ب .

(١٤٧) هو من أوائل النحاة ، تلميذ أبي إسحاق ، صنّف الجامع والإكمال ، (ت ١٤٩) انظر في ترجمته : أخبار النحويين ٤٩ ، غاية النهاية ٦١٣/١ .

(١٤٨) في المساعد ٧٢/٣ .

(١٤٩) يقول سيبويه : (وزعم عيسى بن عمر أن ناساً من العرب يقولون : إذن أفعل ذلك ، في الجواب ، فأخبرت يونس بذلك ، فقال : لا تُبعدنّ ذا ، ولم يكن ليروي ، إلا ما سمع ، جعلوها بمنزلة هل وبل) الكتاب ٤١٢/١ وانظر : الأصول ١٤٩/٢ ، رصف المباني ١٥٣ ، الارتشاف ٢٩٦/٢ ، الجنى ٣٦٣ .



ثم (قلت) :

١٩ وَأَيْنَ وَآوِ الْعُطْفِ كَالْبَاءِ أَتَتْ وَمِثْلُ فَائِهِ إِلَى مَعْنَى عَدَتْ

(وأقول) : هذا البيت اشتمل على لغزين :

الأوّل : في أيّ موضعٍ استُعِمِلَتِ (الواو) بمعنى (الباء) ؟

والجواب : أنّ ذلك في قول العرب : أنت أعلمُ ومالك ، فالواو هنا بمعنى : الباء ، قاله جماعة<sup>(١٥٠)</sup> ، قال ابن هشام في المغني<sup>(١٥١)</sup> : وهو ظاهر .

واللّغز الثاني : في أيّ موضعٍ استُعِمِلَتِ (إلى) بمعنى (الفاء) العاطفة ؟

والجواب : أنّ ذلك في قول الشاعر :

وَأَنْتَ الَّذِي حَبَّبْتَ شَغْباً إِلَى بَدَا ، وَأَوْطَانِي بِلَادُ سِوَاهُمَا<sup>(١٥٢)</sup>

قال ابن هشام في المغني<sup>(١٥٣)</sup> : إنّ (إلى) هنا بمعنى (الفاء) العاطفة ، إذ المراد (شغباً فبدا) وهما موضعان ، وبدلٌ على إرادة الترتيب قوله بعده :

حَلَلْتُ بِهَذَا حَلَّةً ثُمَّ حَلَّةً بِهَذَا فَطَابَ السَّوَادِيَانِ كِلَاهُمَا  
وهذا معنى غريب ، لأنني لم أر من ذكره [انتهى]<sup>(١٥٤)</sup> .

(١٥٠) منهم المبرد في المقتضب ٢٥٦/٣ ، والمهروي في الأزهية ٢٣٢ ، وابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/٣ ، والرضي في شرح الكافية ٢٠٢/١ .

(١٥١) انظر : ٣٥٨/٢ .

(١٥٢) القائل هو كثير عزة ورواية الديوان ص ٣٦٣ .

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتَ شَغْباً إِلَى بَدَا . . . . .

(وشغباً وبداء) موضعان بين طريق مصر والشام .

(١٥٣) انظر : ١٦٢/١ - ١٦٣ .

(١٥٤) كلمة (انتهى) زيادة من ب والمقصود بها : انتهى كلام ابن هشام ، وللدماميني ردٌّ على هذا

في تحفة الغريب ٣١٩/١ - ٣٢٠ ما نصه : (إنّ من حق النحاة أن لا يذكروه مستنديّن

إلى هذا الدليل ، فإنّنا لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأوّل ، لاحتمال أن يكون (إلى) فيه

ثم (قلت) :

٢٠ وَأَيْنَ أَوْجَبُوا بَلَا تَعْوِيضٍ سُقُوطَ (يَا) فِي النَّثْرِ لَا الْقَرِيضِ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي موضع<sup>(١٥٥)</sup> أوجب النحاة حذف (يا) التي هي حرف النداء<sup>(١٥٦)</sup>؟ والحال أن حذفها واقع<sup>(١٥٧)</sup> من غير / تعويضها بشيء ، وواقع في النثر لا في<sup>(١٥٨)</sup> القريض - أي الشعر - وأشرت بقولي (بلا تعويض) إلى «اللهم» فإن أصلها : يا الله ، فحذفت<sup>(١٥٩)</sup> (يا) وعوض عنها الميم المشددة في الآخر<sup>(١٦٠)</sup> ، فلزم حذفها إذ لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض<sup>(١٦١)</sup> . وأشرت بقولي (في النثر لا القريض) إلى أن حذف (يا) من المنادى في الشعر لأجل استقامة الشعر<sup>(١٦٢)</sup> ،

للمعية ، كما يقول الكوفيون أو متعلقة بمحذوف ، إن لم نقل بذلك ، أي مع « بدا » أو مضموماً إلى « بدا » والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في الأول ، إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر لا يقتضي أن المكان الأول حُبب إليه أولاً بسبب حلولها فيه ، وأن الثاني حُبب إليه بعد ذلك لحلولها به ، إذ من الجائز أن يكون حُبب المكانين حصل له في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب . ثم ولو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب في الأول لم يدل على دعواه ، أن « إلى » فيه بمعنى الفاء لأن الترتيب الواقع في الثاني إنما هو بثم لا بالفاء .

وانظر : الهمع ٢٣٤/٥ ، الدرر ١٧٠/٢ ، الخزانة ٤٦٢/٩ .

(١٥٥) قوله (موضع) سقط من ب .

(١٥٦) في ب حرف نداء .

(١٥٧) قوله (واقع) سقط من ب . (١٥٨) قوله (في) سقط من ب . (١٥٩) في ب حذفت .

(١٦٠) انظر : الكتاب ٨/١ ، معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١ ، المقتضب ٢٣٩/٤ ، الأصول

٣٣٨/١ ، التبصرة والتذكرة ٣٤٦/١ ، الخصائص ٢٦٥/١ ، الفصول الخمسون ٢١٢

شرح الكافية ١٤٦/١ .

(١٦١) في المسألة خلاف وقع بين البصريين والكوفيين انظر : الإنصاف ٣٤١/١ .

(١٦٢) من شواهد : قول ذي الرمة :

إِذَا هَمِلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

وقول الآخر :

أَطْرَقَ كَرًا أَطْرَقَ كَرًا إِنَّ النَّعَامَ فِي الْقَرَى

فإنَّ قياسَ ما نصُّوا عليه من أنَّه يجب صرف الاسم الذي لا ينصرف في الشعر إن لم يصح وزنه إلَّا بصرفه<sup>(١٦٣)</sup> ، أنه يجب حذف (يا) من المنادى في الحالة المذكورة وإن لم ينص أحد<sup>(١٦٤)</sup> - فيما علمت - على ذلك لكنَّه قياسٌ جلي .

والجواب عن اللُّغز المذكور أن يُتصوَّر في مَثَل ما<sup>(١٦٥)</sup> ، اشتمل على حذف (يا) النداء كما في قولهم : (أَصْبَحْ لَيْلٌ) وهذا مَثَلٌ<sup>(١٦٦)</sup> يُستعمل في شدة طلب الشيء ، وأصله : أَصْبَحْ يَا لَيْلٌ ، فحذف (يا) النداء<sup>(١٦٧)</sup> وإنما كان حذفها واجباً لأنَّها لو ذُكرت لتغيَّر المَثَلُ ، وقد صرَّحوا بأنَّ المَثَل لا يجوز تغييره مطلقاً<sup>(١٦٨)</sup> .

ثم (قلت) :

## ٢١ وَحَكِّمُوا لِلْفِعْلِ بِالتَّصْغِيرِ كُلُّهُمْ مِنْ غَيْرِ مَا نَكِيرِ

(١٦٣) يقول القزاز القيرواني : (اعلم أنَّ كلَّ اسمٍ كان حقُّه الإعراب أن يكون منصرفاً ، ولكن مُنعت من الصرف أسماء لعللٍ فيها . فإذا اضطرَّ شاعرٌ جاز له ما لا ينصرف ، لأنَّه يرُدُّه إلى أصله) ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٥٥ .

(١٦٤) بل نصَّ على ذلك المبرِّد ، حيث يقول : (كلُّ شيءٍ من المعرفة يجوز أن يكون نعتاً لشيء ، فدعوته أنْ يحذف (يا) منه غير جائز ، لأنَّه لا يُجمع عليه أنْ يحذف منه الموصوف وعلامة النداء . . . إلا أن يضطر شاعر ، فإن اضطر كان له أن يحذف منها علامة النداء) المقتضب ٢٥٨/٤ - ٢٥٩ .

(١٦٥) في ب كلامٍ ما .

(١٦٦) قالته امرأة أمريء القيس بن حجر الكندي في أوَّل ليلةٍ دخل بها ، حيث إنها كرهته ، فظَلَّت تقول : أَصْبَحْ لَيْلٌ ، فيرفع رأسه فينظر فإذا الليل كما هر ، فلما أَصْبَح ، قال لها : قد علمتُ ما صنعتِ الليلة ، وقد عرفتُ أنَّ ما صنعتِ كان من كراهية مكاني في نفسك ، وطلقها . وذهب قولها (أَصْبَحْ لَيْلٌ) مثلاً يُضرب لليلة الشديدة .

انظر : مجمع الأمثال ١/٤٠٣ - ٤٠٤ .

(١٦٧) انظر : الكتاب ٢/٢٣١ ، المقتضب ٤/٢٦١ ، الكافية ٩٦ ، شرح الكافية ١/١٤٦ ، شرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٤٥ ، المغني ٢/٦٤١ .

(١٦٨) انظر : شرح ألفية ابن معطي ٢/١٠٤٥ .

(وأقول) : حَاصِلُ هذا البيت<sup>(١٦٩)</sup> : في أيِّ موضعٍ اتفق النحويون على جواز تصغير الفعل ؟

والجواب : أنَّ ذلك في (أفعل) التعجب ، مثل قولك : ما أحسن زيدا ، فإنَّ الكوفيين جوزوا تصغيره ، لأنَّه عندهم اسم<sup>(١٧٠)</sup> .

ونصَّ البصريون على جواز تصغيره أيضاً ، وإن كان عندهم فعلاً<sup>(١٧١)</sup> ، حملاً له على اسم التفضيل ، لشبهه به وزناً وأصلاً وإفادةً للمبالغة ، وقد أشار لنقل الإجماع في هذه المسألة ابن هشام<sup>(١٧٢)</sup> وغيره<sup>(١٧٣)</sup> .

(فائدة) لم يُسمع تصغير (أفعل) المذكور إلا في أحسن وأملح ، نقله ابن هشام عن الجوهري وأقره<sup>(١٧٤)</sup> ، واستدرك بعض

(١٦٩) قوله (حاصل هذا البيت) سقط من ب .

(١٧٠) نقل هذا الرأي عنهم كلُّ من تعرَّض للخلاف في هذه المسألة مثل : ابن الشجري في الأمالي ٣٨١/٢ - ٤٠٣ ، والأثاري في الإنصاف ١٢٦/١ - ١٤٨ ، والعكبري في التبيين ٢٨٥ وابن يعيش في شرح المفصل ١٤٣/٧ ، والزبيدي في ائتلاف النصرة ١١٩ ، والشنقيطي في الدرر ٤٩/١ ، والبغدادي في الخزانة ٩٣/١ - ٩٩ . وهو غير موجود في المعاني للقرء ولا في مجالس تغلب . وعموماً فإنَّ تعليلهم تصغيره بعدَّه اسماً يقدح في الإجماع الذي حكاه المصنف ، لأنَّه يعني أنهم لو كانوا يعدُّونه فعلاً لما صغروه .

(١٧١) انظر : الكتاب ١٣٥/٢ ، الإيضاح ٩١ ، اللمع في العربية ٢١٧ ، التبصرة والتذكرة ٢٧٢/١ ، شرح اللمع ٤١١/٢ ، المقتصد ٣٧٥/١ ، أسرار العربية ١١٣ الإرشاد ١٤٠ ، شرح الجمل لابن عصفور ١١٣/١ ، شرح الكافية ٣٠٧/٢ ، ارتشاف الضرب ٣٥/٣ .

(١٧٢) في المغني ٦٨٢/٢ .

(١٧٣) بل قال أبو حيان : (وجواز تصغير « أفعل » نحو : ما أحسن زيدا ، هونصَّ ابن الكوفيين والبصريين) الارتشاف ٣٥/٣ .

(١٧٤) في المغني ٦٨٢/٢ ، وقول الجوهري موجود في الصحاح ٤٠٧/١ ، ولعلَّ هذا هذا ما جعل ابن مالك يحكم على تصغير (أفعل) بالشذوذ ، ويخالف ابن كيسان الذي رأى ارتفاده . انظر : التسهيل ١٣١ . والجوهري هو : أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري =

العلماء<sup>(١٧٥)</sup> على ذلك تصغير (أحلى) في قول ابن الفارض<sup>(١٧٦)</sup> :

وَرُضَابُهُ يَأْمَا أُخْيَلَاهُ بِفِيٍّ<sup>(١٧٧)</sup>

ورده الوالد رحمه الله في بعض تذاكره بأن / المراد بـ (لم يُسمَع) عدم سماعه في كلام العرب كما هو ظاهر، فلا معنى للاستدراك حينئذ<sup>(١٧٨)</sup> بما ذكر [انتهى]<sup>(١٧٩)</sup>.  
ثم (قلت) :

٢٢ وَأَيْنَ أَضْحَى نَصْبُ نَزْعِ الْخَافِضِ لَفْظًا قِيَاسًا دُونَ مَا مُعَارِضِ (وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي صورة جاز النصب بنزع الخافض قياساً؟ وإنما قلنا (لفظاً) احتراز عن (أن [وإن] <sup>(١٨٠)</sup> وكي) المصدريات<sup>(١٨١)</sup> : فإن نصبهن مع صلتهم بنزع الخافض جائز قياساً<sup>(١٨٢)</sup>، لكن نصبهن محلي لا لفظي كما هو ظاهر.

أخذ عن أبي علي الفارسي وعن خاله أبي إبراهيم الفارابي، وصنف الصحاح في اللغة (ت : ٣٩٣) انظر في ترجمته : نزهة الألباء ٣٤٤ ، الشذرات ١٤٢/٣ .

(١٧٥) بل لقد عدّ أبو حيان من قال بأنه لم يطلع على كلام النحاة في هذه المسألة . انظر : الارتشاف ٣٥/٣ .

(١٧٦) هو عمر بن علي بن مرشد الحموي الأصل أبو حفص شرف الدين بن الفارض، أشعر المتصوفين ، يلقب بسلطان العاشقين . (ت : ٦٣٢) . انظر في ترجمته : شذرات الذهب ١٤٩/٥ - ١٥٣ ، الأعلام ٥٥/٥ - ٥٦ .

(١٧٧) الرضاب : ما يرضبه الإنسان من ريقه كأنه يمتصه . اللسان ٤١٨/١ .

وهو عجز بيت من البحر الكامل صدره :

يَأْمَا أُمِيلَحْ كُلُّ مَا يَرْضَى بِهِ

انظر : ديوان ابن الفارض ١٥٣ .

(١٧٨) قوله (حينئذ) سقط من ب .

(١٧٩) زيادة من ب .

(١٨٠) زيادة من ب .

(١٨١) في أ (المصدريتين) والصواب ما أثبتته من ب .

(١٨٢) انظر : المقتضب ٣٥/٢ ، ٣٢١ ، الأمالي الشجرية ١٥٢/٣ ، شرح الأشموني ٢٤٠/٢ .

والجواب : أن ذلك في المفعول لأجله ، فإنه منصوبٌ بنزع الخافض ، وهو لام التعليل ، والأصل في مثل : ضربت زيداً تأديباً ، ضربت زيداً للتأديب<sup>(١٨٣)</sup> ، وظاهرُ أن المفعولَ لأجله قياسٌ مطَّرد كالمفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه<sup>(١٨٤)</sup> ، لا خلاف بين النحويين في ذلك ، وأمّا المفعول معه ففيه خلاف<sup>(١٨٥)</sup> ، والأصح أنه كذلك مطلقاً .

(تنبيه) : ما ذكرته من أن المفعولَ من أجله<sup>(١٨٦)</sup> هو منصوبٌ بنزع الخافض هو قضية<sup>(١٨٧)</sup> كلام ابن مالك<sup>(١٨٨)</sup> وغيره وبه صرح بعض المحققين<sup>(١٨٩)</sup> [انتهى]<sup>(١٩٠)</sup> .  
ثم (قلت) :

٢٣ وَأَيْنَ نُونٌ مُضْمَرِ الْإِنَاثِ قَدْ كُسِّرَتْ حَقّاً بِلَا اكْتِرَاثِ  
(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أيِّ موضعٍ وقعت نونُ الإناث مكسورة ؟ -  
أي مع أن المعروف فيها الفتح<sup>(١٩١)</sup> -

(١٨٣) في الأصل (التأديب) والصواب ما أثبتته وهي ساقطة من ب .  
(١٨٤) في أ ( به ) والصواب ما أثبتته من ب .  
(١٨٥) لقد لخص أبو حيان آراء النحاة في قياسية المفعول معه واختلافهم فيه ، انظر : الارتشاف ٢٩١/٢ - ٢٩٢ .  
(١٨٦) في ب لأجله .

(١٨٧) كلمة (قضية) واضحة في النسختين وهي غير مفهومة المعنى .  
(١٨٨) حيث يقول في التسهيل ٩٠ (وينصبه مفهّم الحدث نصب المفعول به المصاحب في الأصل حرف الجر) فواضح من تصريحه هذا أنه يساوي المفعول لأجله بالمفعول به الذي نصب بعد سقوط حرف الجر منه أي المنصوب على نزع الخافض .

(١٨٩) مثل : سيويه وابن السراج وأبي علي الفارسي والحريري والشلوبين وابن عصفور وأبي حيان والمرادي . انظر : الكتاب ١/١٨٥ ، الأصول ١/٢٠٧ ، الإيضاح العضدي ١٩٧ ، شرح ملحّة الإعراب ١٨٤ - ١٨٥ ، التوطئة ٣٤٥ ، المقرب ١٧٨ ، الارتشاف ٢٢٠/٢ ، الجنى ٢٦٣ .

(١٩٠) زيادة من ب .

(١٩١) ويعلل الإربلي في جواهر الأدب ١٥٥ بناءها على الفتح بقوله : (فالبناء لكونها على حرفٍ

والجواب : أن ذلك في قول الشاعر<sup>(١٩٢)</sup> :

تَرَاهُ كَالثُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْنِي  
الأصل : فَلَيْنِي ، بنونين ، الأولى : النون التي هي ضمير الإناث ، والثانية :  
نون الوقاية ، [ فحذفت نون الوقاية ]<sup>(١٩٣)</sup> وخلفتها نون الإناث في الكسرة<sup>(١٩٤)</sup> .  
ثم (قلت) :

٢٤ وَفَاعِلٌ قَدْ قَارَضَ الْمَفْعُولَ بِهِ وَأُولِيَا نَضَبًا وَرَفْعًا<sup>(١٩٥)</sup> فَاتَّبَعَهُ  
(وأقول) : في أي موضع وقع الفاعل منصوباً والمفعول مرفوعاً ؟

واحد ، فأشبهت الحرفَ وضعاً ، والتحريك تفضيلاً لها باسميتها ، وكانت فتحة للخفة ،  
وقربها من السكون المستحق ، مع حصول المقصود) .

(١٩٢) البيت لعمر بن معدى كرب وهو في ديوانه ص ١٧٣ .

والثغام : نبت يكون في الجبل ينبت أخضرًا ثم يبيض إذا يبس يُشَبَّه به الشيب .  
ويعَلُّ : من العَلَّ والعَلل هو الشربة الثانية وقال الأعلام : يُطَيَّب مرة بعد مرة .  
والفاليات : جمع الفالية وهي التي تفلّي الشعر ، أي تخرج القمل منه .

(١٩٣) زيادة من ب .

(١٩٤) أي أنه يرى أن نون الوقاية هي التي حذفت ، وخلفتها نون جماعة الإناث ، فتحملت عنها  
الكسر ، وهو بهذا يوافق ابن جني والأعلم وابن يعيش وأبا حيان وابن هشام والدمايني  
لأن هؤلاء ومن وافقهم يرون أن الأولى حذفت الثانية - أي نون الوقاية - ويعلل ابن جني  
ذلك بقوله : (وكانت الآخرة أولى بذلك ؛ لأن الأولى علم الرفع ، والثانية إنها كانت  
جاء بها في الواحد ليسلم حرف الإعراب من الكسر ، ويقع الكسر عليها ، فتركت في  
الجمع على حد ما كانت عليه في الواحد ، فلما اضطّر في الجمع حرّك النون التي هي علم  
الرفع بالكسر ، ولم يمتنع من ذلك ، لأنها ليست حرف الإعراب ، فيكره فيها الكسر) أما  
ابن مالك فيرى أن المحذوفة هي نون الإناث وحجته الحفاظ على نون الوقاية لما فيها من  
وقاية للفعل . والرأي الأول أقوى ، انظر في المسألة : المنصف ٢/٣٣٨ ، النكت  
٢/٩٦٤ ، شرح المفصل ٣/٩١ ، شرح التسهيل ١/١٤٠ ، الارتشاف ١/٤٧٢ ، المغني  
٢/٦٢٠ ، تعليق الفرائد ٢/٦٧ ، الهمع ١/٢٢٦ ، الدرر ١/٤٤ . الخزانة ٥/٣٧٣ .  
(١٩٥) في ب رفعا ونصبا .

والجواب : أن ذلك في [ مثل ] قولهم : كسر الزجاج الحجر ، برفع الزجاج مع أنه مفعول ، ونصب الحجر مع / أنه فاعل <sup>(١٩٦)</sup>.

واللغز الثاني : في أي موضع وقع الفاعل والمفعول كلاهما مرفوعين ؟

والجواب : أن ذلك في قول الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمْ شُومُ فَكَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَيَوْمُ <sup>(١٩٧)</sup>  
ففاعل (صاد) <sup>(١٩٨)</sup> مستتر يعود على (من) وهو مرفوع محلاً ، ومفعوله (عقعقان) وهو مرفوع لفظاً بالألف كما ترى <sup>(١٩٩)</sup>.

واللغز الثالث : في [ أي ] موضع وقع الفاعل والمفعول [ كلاهما ] <sup>(٢٠٠)</sup> منصوبين ؟ والجواب : أن ذلك في قول الشاعر <sup>(٢٠١)</sup> :

(١٩٦) يقول الزجاجي في الجمل ٢٠٣ : (اعلم أن العرب يجمعون على رفع الفاعل ، ونصب المفعول به ، إذا ذكر الفاعل ، إلا أنه قد جاء في الشعر شيء قلب فصيّر مفعوله فاعلاً ، وفاعله مفعولاً على التأويل ضرورة . . . )

أي أن الزجاجي عدّه من باب القلب ، ولكن قصره على الضرورة ، وهكذا عدّه أبو عبيدة والأخفش ، أما ابن جني ووافقه ابن الشجري وابن هشام والمالقي فلقد عدّوه أيضاً من باب القلب ، ولكن لم يقصروه على الضرورة ، بل جعلوا بابّه واسعاً يشمل الضرورة وغيرها ، بل رأوا أنه من الممكن أن يقع في الشر بشرط أن يؤمن اللبس .

انظر : مجاز القرآن ٣٩/٢ ، معاني الأخفش ١٣٥/١ ، المحتسب ١١٧/٢ ، الأمالي الشجرية ١٣٥/١ ، المغني ٦٩٩/٢ ، رصف المباني ٤٥٢ .

(١٩٧) القائل مجهول ، والعقّق : طائر يشبه الغراب ، اللسان ٢٦٠/١٠ .

(١٩٨) أي الثانية التي هي في الشطر الثاني من البيت .

(١٩٩) أي أن الشاهد لا يحتمل أي تأويل أو تخريج آخر ، فالفاعل والمفعول فيه مرفوعان ولكن

(المبيح لذلك فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك) الهمع ٨/٣

وانظر : المغني ٧٦٩٩/٢ ، الدرر ١٤٤/١ .

(٢٠٠) زيادة من ب .

(٢٠١) زيادة من ب .

(٢٠٢) اختلف في نسبته اختلافاً كبيراً ، فنسبه سيويوه ١٤٥/١ لعبد بني عبس ، والشتري =



قَدْ سَأَلَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهَا الْقَدَمَا

فـ (الحيَّاتِ) منصوبة بالكسرة، مع أنه فاعل (٢٠٣) و (القدماء) مفعوله (٢٠٤)

ثم (قلت) (٢٠٥) :

٢٥ وَأَيْنَ جَاءَتْ (لَيْسَ) فِي الْكَلَامِ مُهْمَلَةٌ مِنْ غَيْرِ مَا مَلَامَ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أيِّ موضعٍ وقعت [ ليس ] (٢٠٦) في الاختيار فضلاً عن الشُّعرِ مهملةٌ غير عاملة ؟

والجواب : أن ذلك في لغة بني تميم إذا انتقض نفْيُ الخبر الواقع بعدها بـ

للعجاج ، وابن عسفور في الضرائر ١٠٧ لأبي حناء الفقعي ، وابن منظور ٣٦٦/٥ لأبي حيان الفقعي . وهو بيت من مشطور الرجز وبعده : الْأَفْعَوَانُ وَالشُّجَاعُ الشُّجْعَا  
والشجاع : ضرب من الحيَّاتِ ، والشجعم : الطويل ، والأفعوان الذكر من الحيات ،  
يصف رجلاً بخشونة القدمين فالحيَّات لا تؤثر فيها .

وقد استشهد به سيبويه والمبرد والفارسي وابن جني على حذف الفعل الناصب (الأفعوان) .  
أما الفراء وابن قتيبة وابن الأنباري من الكوفيين فرووا البيت بنصب (الحيات) واستشهدوا  
به على أنه أراد (القدمان) فحذف النون ، وجعلوا نصب (الأفعوان والشجاع) على البدل  
من الحيات .

راجع المسألة في : الكتاب ١/١٤٥ ، معاني القرآن للفراء ١١/٢ ، تأويل الشكل ١٩٥  
، المقتضب ٣/٢٨٣ ، المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/١١٦ ، الأصول ٣/٤٧٣ ،  
كتاب الشعر ٢/٥٠٠ ، الخصائص ٢/٤٣٠ .

(٢٠٣) في ب وهو فاعل .

(٢٠٤) ويوضح الفارقي سبب نصبها بقوله : (نصب «الحيات والقدم» معاً ؛ لأن كل واحد منهما  
مفعول بالآخر ، فالحيات مسألة ، كما أن القدم مسألة ، والذي يصحح لك هذا المعنى  
قوله : (سالم) لأن «فَاعَلَ» لا يصح إلا من اثنين على سبيل المقابلة ، فلما اضطرَّ إلى نصب  
القافية حملها على المعنى ، فكأن الحيَّات كانت مسألة من أن تداس ، فكذلك القدم من  
أن تؤذي ، فعلى هذا يتوجه نصب الحيَّات (الإفصاح ٣٣٨) .

(٢٠٥) من قوله (ثم قلت) إلى آخر المسألة أي عند قوله (خبره) ساقط من ب .

(٢٠٦) زيادة يقتضيها السياق .

(إلا) كما في قولهم : ليس الطيبُ إلا المسكُ ، ف (ليس) فعلٌ لا عمل له ، و (الطيبُ) مبتدأ ، و (المسكُ) خبره<sup>(٢٠٧)</sup> .

ثم (قلت) :

٢٦ وَأَيْنَ أَضَحَّتْ كَسْرَةُ فِي الْجَرِّ نَائِبَةٌ عَنْ فَتْحَةٍ فَاسْتَقْرِ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي موضع وقعت كسرة الجر نائبة عن

فتحته ؟

والجواب : أن ذلك في مثل (مسلمات) [علماء]<sup>(٢٠٨)</sup> على غير لغة من يعربه إعراب جمع المؤنث السالم ، فإنه في هذه اللغة غير منصرف على ما قاله ابن الحاجب<sup>(٢٠٩)</sup> وابن مالك<sup>(٢١٠)</sup> وغيرهما<sup>(٢١١)</sup> ، للعلمية والتأنيث بالتاء ، وعلى هذا فكان

(٢٠٧) وفي هذا يقول أبو حيان في الارتشاف ٩٣/٢ (الخبر المنفي حقيقة إذا قصد إيجابه اقترن به

(إلا) سواء أكان الخبر لمبتدأ أم لكان أم ثانياً لظن أم ثالثاً لأعلم نحو : ما زيد إلا عالم ، وما

كان زيد إلا عالماً وما ظننت زيدا إلا عالماً وما أعلمت زيدا عمراً إلا فاضلاً ، وسواء أكان

النفي بحرفٍ كما مثلنا ، أو بفعل النفي نحو : ليس زيد إلا عالماً بالنصب ، وهذه لغة

أهل الحجاز في خبر (ليس) إذا أوجب به (إلا) كخبر كان إذا أوجب بها ، ولغة تميم الرفع

أجروا ليس مجرى (ما) إذا أوجب خبرها (إلا) كما ساق الزجاجي في المجلس الأول من

مجالسه قصة عيسى بن عمر عندما جاء إلى أبي عمرو بن العلاء ، وقال له : يا أبا عمرو ،

ما شيء بلغني أنك تحبزه ؟ قال : وما هو ؟ قال : بلغني أنك تحبزه « ليس الطيب إلا المسك

بالرفع . فقال له أبو عمرو : نعمت يا أبا عمر وأدلع الناس ، ليس في الأرض حجازي

إلا وهو ينصب ، ولا في الأرض تميمي إلا وهو يرفع . وانظر المسألة في : الكتاب ٧٣/١

، المقتضب ١٠٠/٤ ، الجمل ٥٠ ، المسائل الحلبيات ٢١٠ - ٢٧٠ ، سفر السعادة

٧٩٩/٢ - ٨١٢ ، شرح المفصل ١١٦/٣ ، شرح الكافية الشافية ١/٢٥٠ ، الجني ٤٩٥

- ٤٩٦ ، المغني ١/٢٩٤ - ٢٩٥ ، الأشباه والنظائر ٣/٧٢ ، الدرر ١/٨٠ .

(٢٠٨) زيادة من ب .

(٢٠٩) في الكافية ٦٢ .

(٢١٠) لقد صرح ابن مالك بخلاف ذلك في شرح الكافية الشافية ٣/١٤٢٦ - ١٤٢٧ .

(٢١١) انظر : المقتضب ٣/٣٣٣ ، الأصول ١٠٧/٢ ، سر الصناعة ٢/٤٩٧ ، شرح المفصل

٣٤/٩ ، شرح الكافية ١/١٤ ، المغني ١/٣٤٠ - ٣٤١ ، الهمع ١/٩٨ .

حقه أن يكون جرؤه بالفتحة<sup>(٢١٣)</sup> على الأصل المعروف في الاسم الذي لا ينصرف، لكنهم جرّوه بالكسرة فكانت نائبة عن الفتحة ، ثبّه على ذلك بعض المتأخرين وهو ظاهر.

ثم (قلت) :

٢٧ وَأَيْنَ جَاَزَ الْكُسْرُ فِي (إِنَّ) عَلَنَ / مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ ، فَأَفْدِ يَازَا الْفَطْنُ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي صورة جاز كسر (إِنَّ) بعد العلم بها<sup>(٢١٣)</sup>؟ وإنما قيّدت الكسرة بالجواز، احترازاً عن نحو : علمتُ زيداً إنه قائم، فإنّ الكسر هنا على سبيل الوجوب لا على سبيل الجواز<sup>(٢١٤)</sup>.

والجواب عن ذلك : أنه في مثل قولك : علمتُ إنَّ زيداً قائم، فيجوز كسر (إِنَّ) هنا على اجراء (علمت) مجرى القسم<sup>(٢١٥)</sup>، كأنك قلت : والله إنَّ زيداً قائم<sup>(٢١٦)</sup>، والمشهور الفتح ، ذكر ذلك الرضي<sup>(٢١٧)</sup> وغيره<sup>(٢١٨)</sup>.

(٢١٢) في ب بالفتح . (٢١٣) قوله (بها) ساقط من ب .

(٢١٤) إنما كان كسرها هنا واجباً لأنها وجعلتها في محل نصب المفعول الثاني لعلم ، أي خبراً في الأصل عن المفعول الأول (زيد) وبها أن (زيداً) اسم عين (ذات) فلو فتحت (إِنَّ) لتأولت هي وجعلتها بمصدر، والمصادر لا يُخبر بها عن الذوات ، أي لكان التقدير : علمتُ إنَّ زيداً قيام، وهذا لا يصح ، لذا امتنع الفتح وتعيّن الكسر. انظر : شرح الكافية ٣٤٩/٢ ، تعليق الفرائد ٣١/٤ .

(٢١٥) في أ (القيام) والصواب ما أثبتته من ب .

(٢١٦) فتكون هي وجعلتها جواباً للقسم ، ولذا كسرت ، لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة . (٢١٧) حيث يقول : (علمت مجرى مجرى القسم على ضعف فتقول : إذن علمتُ إنَّ زيداً قائم بكسر (إِنَّ) وكذا شهدت ، تقول في الشعر : أشهد إنَّك ذاهب ، بالكسر ، والمشهور الفتح فيهما) شرح الكافية ٣٥٧/٢ .

والرضي هو : محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي ، صاحب شرح الكافية وشرح الشافية لابن الحاجب ولقبه : نجم الأئمة . (ت : ٦٨٦) انظر ترجمته في : البغية ٥٦٧/١ ، كشف الظنون ١٠٢١ ، ١٣٧٠ .

(٢١٨) كسيويه ، ولكن خرّجه على إرادة لام الابتداء ؛ إذ التقدير عنده : علمتُ إنَّ زيداً لقائم =

ثم (قلت) :

٢٨ وَأَيَّنَ أَضْحَى الْفَتْحُ بِالْمَحَكِيَّةِ بِالْقَوْلِ حَتْمًا يَا لَهَا أُحْجِيَّةً

(وأقول) حاصل هذا البيت : في أيّ موضعٍ وجب فتحُ (أَنْ) مع أنّها أي بجملتها محكية بالقول ؟

والجواب : أن ذلك في مثل قولك : قال زيدُ أنك عالمٌ أكرمتك .

فُتْفِتِحَ (أَنْ) هنا وجوباً<sup>(٢١٩)</sup>، أنها<sup>(٢٢٠)</sup> في الكلام الذي حكيته كانت مفتوحة ، لكونها مجرورة بلام التعليل المحذوفة<sup>(٢٢١)</sup>، إذ الأصل : لأنك عالمٌ أكرمتك . ذكره الدماميني<sup>(٢٢٢)</sup> وهو ظاهر .

ثم (قلت) :

٢٩ وَأَيَّنَ أَضَحَتْ كَيْفَ لِلضُّدَارَةِ فَاقِدَةً حَقًّا بِلا نَكَارَةِ

فيكون بذلك لا عمل لـ (علم) في (إِنَّ) ، لأنه علّق باللام ، وتصبح بذلك مبتدئة بها الجملة ، ولذا تُكسر .

انظر : الكتاب ١/٤٧٤ - المقتضب ٢/٣٤٧ ، الأصول ١/٢٦٦ ، المسائل المشورة (٢١٩) انظر : الكتاب ١/٤٦٤ ، المقتضب ٢/٣٤٧ ، الأصول ١/٢٦٦ ، المسائل المشورة ٢٣٥ ، النكت ٢/٧٦٩ .

(٢٢٠) في ب لأنها .

(٢٢١) يقول ابن الشجري في أماليه ٢/١٢٨ (الحرف على ضربين : حرف معنى ، وحرف من نفس الكلمة . فمن الحروف المعنوية التي وقع بها الحذف أحرفٌ خافضة ، منها اللام ، وحذفها مطّرد مع «أنّ الشديدة وأنّ الخفيفة» كقولك : ما جئتك إلا أنّك كريم ، تريد : إلا لأنّك ، وكذلك : ما أتيت إلا أن يحسن إليّ ، تريد : إلا لأنّ يحسن) وانظر : المغني ٢/٦٤٠ .

(٢٢٢) في تعليق الفرائد ٤/٣٤ .

والدماميني هو : محمد بن أبي بكر بن عمر بدر الدين المعروف بابن الدماميني ، له من التصانيف : تحفة الغريب في حاشية مغني اللبيب ، وشرح التسهيل (ت : ٨٣٧) انظر في ترجمته : البغية ١/٦٦ ، شذرات الذهب ٧/١٨١ .

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي موضع وقعت (كيف) غير مصدرة ؟ -  
أي مع أن المعروف وجوب تصديرها<sup>(٢٢٣)</sup> .-

والجواب : أن ذلك في قولهم : انظر إلى كيف يصنع<sup>(٢٢٤)</sup> ، قال ابن هشام في  
حواشي التسهيل<sup>(٢٢٥)</sup> (كيف) هنا مسلوبة الدلالة على الاستفهام ، ومخلصة لمعنى  
الحال<sup>(٢٢٦)</sup> إلى الحال صنعة<sup>(٢٢٧)</sup> ولو لا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها ا. هـ .

وظاهر أن مراده بـ (ما قبلها) قوله / : (انظر لا (إلى) ؛ لأن حرف الجر يعمل  
في اسم الاستفهام ولا يعدون ذلك مُخلًا<sup>(٢٢٨)</sup> [بالصدارة]<sup>(٢٢٩)</sup> .

ثم (قلت) :

٣٠ وَأَيْنَ جَاءَتْ (كَمْ) عَلَى ذَا النُّحُو فَخُذْ بِشَرْحِ يَا خَلِيلَ النُّحُو

(٢٢٣) انظر : التبصرة ٤٧١/١ ، لباب الإعراب ١٩٠ ، النكت الحسان ١٨٨ : الكليات ٧٥١

(٢٢٤) حكاة قطرب ، انظر : شرح المقدمة المحسبة ١٧٣/١ ، شرح الفصل ٤/١١٠ ، التوطئة  
١٥٤ .

(٢٢٥) أي تسهيل الفرائد لابن مالك ، انظر : كشف الظنون ٤٠٦/١ .

(٢٢٦) (معنى الحال) هذا الوجه الثاني من الأوجه الثلاثة التي ذكرها ابن فارس لكيف ، حيث  
يقول : (قال بعض أهل اللغة : لها [أي كيف] ثلاثة أوجه :

أحدها : سؤال محض عن حال ، تقول : كيف زيد ؛

والوجه الآخر : حال لا سؤال معه ، كقولك : لأكرمك كيف كنت ، أي على أي حال  
كنت .

والوجه الثالث : كيف بمعنى التعجب) الصاحبي ٢٤٣ وانظر : الكتاب ٢٧٨/١ ،  
المقتضب ٦٣/٣ ، أمالي ابن الشجري ١٧/٢ .

(٢٢٧) في ب أي إلى حال صنعة .

(٢٢٨) ويعلل الصيمري ذلك بقوله : (لأن حروف الجر لا تقوم بأنفسها ، ولا تؤخر كما أخر

الناصب فلذلك لم يكن بد من إعمالها في هذه الأسماء) أي وهي متقدمة عليها انظر :

التبصرة ٤٧١/١ .

(٢٢٩) زيادة من ب .

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي صورة وقعت (كم) <sup>(٢٣٠)</sup> غير مصدرة ؟  
والجواب : أن ذلك في لغة لبعض العرب يقولون : ملكت كم <sup>(٢٣١)</sup> عبيد ، ذكرها  
في المغني <sup>(٢٣١)</sup> وغيره نقلاً عن الأخفش <sup>(٢٣٢)</sup> .  
ثم (قلت) :

٣١ وَأَيِّنْ أَضْحَى فَضْلُكَ التَّابِعِ عَنْ مَتَّبِعِهِ أُولَى مِنَ الْوَصْلِ ابْنُ  
(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي صورة يكون فصل التابع عن متبوعه  
أولى من وصله به ؟

والجواب : أن ذلك في صورة التوكيد بـ (أجمع) فالأولى فصله عن مؤكده ، ذكره  
ابن هشام <sup>(٢٣٣)</sup> ، وظاهره أن مراده الفصل بـ (كل) خاصة <sup>(٢٣٤)</sup> ، لا مطلقاً .  
ثم (قلت) :

٣٢ وَأَيِّنْ (أَلْ) نَثْرًا عَلَى الْأَسْمِيَّةِ قَدْ دَخَلَتْ يَا صَاحِ وَالْفِعْلِيَّةِ  
(وأقول) : هذا البيت يشتمل على لغزين :

الأول : في أي موضع دخلت (أَل) في النثر على الجملة الاسمية ؟

(٢٣٠) كلمة (كم) الأولى و (كم) الثانية سقطتا من الأصل فأثبتهما لأن السياق يقتضيهما .

(٢٣١) انظر : ١٨٤/١ .

(٢٣٢) انظر : توضيح المقاصد للمرادي ٣٣٣/٥ ، حاشية الصبان ٨٣/٤ .

(٢٣٣) في أوضح المسالك ٣٣١/٣ - ٣٣٢ وانظر : المسائل : البصريات ٢٧٥/١ .

(٢٣٤) نحو قوله تعالى : ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ ويعلل الرضي ذلك بقوله : (أما تقديم

الكل على أجمع فلكونه جامداً ، واتباع المشتق للجامد أولى ، ولا سيما إذا كان المشتق على

وزن الصفة ، وهو « أفعل » وأيضاً إن « كلا » قد يقع مبتدأ دون « أجمع » فإنه لا يقع إلا

تأكيداً . شرح الكافية ٣٣٦/١ وانظر : شرح المفصل ٤٦/٣ ، شرح الجمل لابن

عصفور ٢٦٦/١ ، شرح التسهيل ٢٩٤/٣ ، شرح الفريد ٣٦٨ .

والجواب : أن ذلك في قول بعض العرب : نعم الهاهوذا ذكره الدماميني<sup>(٢٣٥)</sup> وغيره<sup>(٢٣٦)</sup>.

والثاني : في أي موضع دخلت (أل) في النثر على الجملة الفعلية ؟

والجواب : أن ذلك في قول بعض العرب : أَلْفَعَلَتْ<sup>(٢٣٧)</sup> : وأصله : هل فَعَلَتْ ؟ - فأبدلت الهاء همزة ، حكاه ابن هشام<sup>(٢٣٨)</sup> وغيره<sup>(٢٣٩)</sup> عن قطرب<sup>(٢٤٠)</sup>.

ثم (قلت) :

٣٣ وَفَاعِلٌ عَنْ فِعْلِهِ يُؤَخَّرُ عِنْدَ النُّحَاةِ كُلِّهِمْ إِذْ يُذَكَّرُ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي صورة يجب تأخير الفاعل عن فعله عند جميع النحويين ؟ - أي مع أن المشهور جواز تقديم الفاعل على فعله<sup>(٢٤١)</sup> عند

(٢٣٥) في تحفة الغريب ١٠٤/١ ولكنه عدّ دخولها عليه قليلاً وانظر : شرح المغني لابن الأمير ٤٨/١ .

(٢٣٦) مثل : الأنباري في الإنصاف ٥٢١/٢ ، وابن مالك في شرح التسهيل ٢٠٢/١ ، والمالقي في رصف المباني ١٦٢ والإربلي في جواهر الأدب ٣٩٩ وأبي حيان في الارتشاف ٥٣١/١ والمرادي في الجنى ٢٠١ ، وابن هشام في المغني ٤٩/١ ، وابن عيّيل في شرح الألفية ١٥٨/١ ، والأشموني في شرح الألفية ١٨٧/١ ، والسيوطي في شرح شواهد المغني ١٦١/١ ، والشنقيطي في الدرر ٦١/١ .

(٢٣٧) في ب أل فَعَلَتْ .

(٢٣٨) في المغني ٥٤/١ .

(٢٣٩) انظر : سر الصناعة ١٠٦/١ ، شرح المفصل ١٦/١٠ ، الممتع ٣٥٠/١ ، شرح الشافية ٢٠٨/٣ ، تحفة الغريب ١١٨/١ .

(٢٤٠) هو : أبو علي محمد بن المستنير الشهير بقطرب ، وهو لقب أطلقه سيويه عليه لما رأى من بكونه إلى الدرس وإقباله عليه ؛ لأن (قطرب) اسمٌ لدوية كثيرة الحركة (ت : ٢٢٦) انظر في ترجمته : مراتب النحويين ١٠٩ ، طبقات المفسرين ٢٥٦/٢ .

(٢٤١) في ب الفعل .

جميع<sup>(٢٤٧)</sup> الكوفيين<sup>(٢٤٣)</sup>، ومرادي بالفاعل : ما يتناول نائب الفاعل، كما هو اصطلاح جمهور المتقدمين وبعض المتأخرين .

والجواب / : أنَّ ذلك فيما إذا كان نائبُ الفاعل مجروراً، مثل : مُرْبِزِيدٍ، فلا يجوز عند الكوفيين تقديم هذا النائب عن فعله، لا تقول : بَزِيدٌ مُرٌّ ، نقله أبو حيان<sup>(٢٤٤)</sup> عن النحاس<sup>(٢٤٥)</sup> واعتمده<sup>(٢٤٦)</sup> .

ثم (قلت) :

٣٤ وَأَيُّ<sup>(٢٤٧)</sup> شَرْطٍ غَيْرُ مَاضٍ يَنْحَذِفُ جَوَابُهُ نَثْرًا<sup>(٢٤٨)</sup> فَعَرَفَ مَا وَصِفَ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي موضعٍ حُذِفَ جواب الشرط في الاختيار مع أنَّ الشرط ليس بـماضٍ ؟ - أي مع أنَّ المشهور أنَّه لا يُحذف إلا إذا كان الشرط ماضياً أو وقع الحذف في الشعر<sup>(٢٤٩)</sup> .

(٢٤٢) في ب سقط قوله (جميع) .

(٢٤٣) يقول ابن عصفور : (أهل الكوفة يميزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام ، نحو زيد قام ، تقديره : قام زيد ويستدلون بقول الزباء :

مَا لِلْجَمَالِ مَشْيُهَا وَثَيْدًا أَجْنَدًا يَحْمَلْنَ أُمَّ حَدِيدًا) شرح الجمل ١/١٥٩ وانظر : أسرار العربية ٧٩ - ٨٤ ، المعنى ٢/٥٨١ - ٥٨٢ ولم أعثر على رأيهم هذا في معاني الفراء ولا في مجالس ثعلب .

(٢٤٤) هو : محمد بن يوسف بن علي بن حيان صاحب البحر المحيط والنهر المار (ت : ٧٤٥) انظر في ترجمته : غاية النهاية ٢/٢٨٥ ، بغية الوعاة ١/٢٨٠ ، طبقات المفسرين ٢/٢٨٧ ، شذرات الذهب ٦/١٤٥ .

(٢٤٥) هو : أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل الصَّفَّار المعروف بالنحاس ، كان نحويًا فاضلاً ، أخذ عن المبرد والأخفش الصغير وأبي إسحاق الزجاج ، صنف : إعراب القرآن وشرح السبع الطوال ، (ت : ٣٣٨) انظر ترجمته في : نزهة الألباء ٢٩١ ، طبقات المفسرين ١/٦٨ .

(٢٤٦) في الارتشاف ٢/١٩٣ وانظر : شرح المقدمة المحسبة ٢/٣٧٣ .

(٢٤٧) في ب وأين . (٢٤٨) قوله (نثرا) سقط من ب .

(٢٤٩) ولقد ساعدت الشلوين العبارة عندما عبّر عن هذا الشرط بقوله : (ولا يجوز حذف جواب



والجواب : أن ذلك في مثل قوله تعالى :  
﴿ وَإِنْ تَجْهَرُوا بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى ﴾<sup>(٢٥٠)</sup> .  
﴿ وَإِنْ يَكْذِبُواكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾<sup>(٢٥١)</sup> .  
﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ قَرْحٌ مِثْلُهُ ﴾<sup>(٢٥٢)</sup> .

فالجواب في هذه الآيات محذوف والتقدير في الأولى : فاعلم إنه غني عن الجهر، وفي الثانية : فتصبر، وفي الثالثة : فاصبروا، ذكر ذلك ابن هشام في المغني<sup>(٣٥٣)</sup> وغيره<sup>(٢٥٤)</sup> . واستشكله الدماميني بأنهم نصوا على أنه لا يُحذف الجواب في السعة، إلا إذا كان فعل الشرط ماضياً لفظاً، وأجاب الشُّمْنِي بأن مرادهم أنه لا يُحذف الجواب من غير سدّ شيء مسدّه إلا إذا كان الشرط ماضياً، وهذه المواضع التي وقع فيها حذف الجواب مع كون فعل الشرط مضارعاً قد سدّ فيها شيء مسدّد الجواب<sup>(٢٥٥)</sup> .

ثم (قلت) :

### ٣٥ وَأَوْجِبُوا التَّائِيثَ مَعَ فَضْلِ ثَبَتِ مُطَّرِدًا فَهَذَا تَرَى يَأْذَا الثَّبَتِ

الشرط إذا ظهر الجزم في فعل الشرط ، وإنما يجوز حذف الجواب إذا لم يظهر الجزم في فعل الشرط، نحو : يقوم زيد إن قام عمى التوطئة ١٥٢ ، فمعروف أن الفعل الذي يظهر عليه الجزم هو الفعل المضارع ، فإذا كان فعل الشرط ظاهراً عليه الإعراب (الجزم) أي كان فعلاً مضارعاً لم يجر حذف الجواب ، أما إذا لم يظهر عليه الإعراب بأن كان فعلاً ماضياً جاز الحذف . وانظر : الكتاب ٤٣٨/١ ، المقتضب ٦٨/٢ ، التبصرة ٤١٢/١ ، شرح الألفية لابن الناظم ٧٠٤ ، البسيط ٩١٢/٢ ، توضيح المقاصد ٢٥٦/٤ ، شرح ابن عقيل ٣٨٠/٢ ، التصريح ٢٥٢/٢ - ٢٥٣ .

(٢٥٠) آية ٧ من سورة طه .

(٢٥١) من الآية ٤ من سورة فاطر .

(٢٥٢) من الآية ١٤٠ من سورة آل عمران .

(٢٥٣) ٦٤٨/٢ .

(٢٥٤) الدرّ المصون ٤٠٤/٣ ، البحر المحيط ٣٥٤/٣ ، المساعد ١٨٧/٣ .

(٢٥٥) تحفة الغريب ٢٦٧/٢ وانظر : المنصف من الكلام ٢٦٧/٢ .

(وأقول) : حاصل هذا البيت : في أي موضع<sup>(٢٥٦)</sup> أوجب النحاة تأنيث المسند إلى ظاهر المؤنث<sup>(٢٥٧)</sup>. مع وجود الفصل بينهما على سبيل الاطراد؟- أي والمعروف جواز التأنيث والتذكير مع الفصل ، مثل : حضرت القاضي امرأة<sup>(٢٥٨)</sup>.

والجواب : أن ذلك حيث وقع المؤنث محلياً بآل ، مثل قولك : قامت المرأة ، فيجب تأنيث الفعل في ذلك مع وجود الفصل بآل<sup>(٢٥٩)</sup> ، لأنها منزلة من مصحوبها منزلة جزئه ، فكأنه لا فاصل<sup>(٢٦٠)</sup>.

ثم (قلت) : /

٣٦ وَهَلْ تَرَى مَحْكِيَّ قَوْلٍ لَا عَمَلٍ لَهُ بِهِ فِي لَفْظِهِ وَلَا مَحَلٍّ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : السؤال عن محكي بالقول ، ولا عمل للقول فيه لفظاً ولا محلاً<sup>(٢٦١)</sup>؟

والجواب : أن ذلك في مثل : قلبي إني أحمد الله ، بكسر (إن) فـ (قولي)

(٢٥٦) في ب صورة .

(٢٥٧) يقصد أن يكون الفعل مسنداً إلى اسم ظاهر لمؤنث حقيقي ، وهو كما عرّفه الإسفراييني في لباب الإعراب ٢٣٠ ما يكون (يازائه ذكر من الحيوان) .

(٢٥٨) انظر : المقتضب ١٤٨/٢ ، الخصائص ٤١٤/٢ ، الإنصاف ١٧٤/١ ، كشف المشكل ٣٠٣/١ ، المقدمة الجزولية ٥٠ ، شرح المفصل ٩٢١٥ ، لباب الإعراب ٢٢٩ ، شرح التحفة الوردية ٢٠٧ ، التصريح ٢٨٠/١ .

(٢٥٩) الألف واللام المعرفة لا تُعدُّ من الفواصل .

(٢٦٠) ويدلل ابن جني على شدة التصاق حرف التعريف بما عرّف بتخطي حرف الجر حرف التعرف وعمله في الاسم الذي بعده ، يقول : (لو كان حرف التعريف في نية الانفصال لما جاز نفوذ الجر إلى ما بعد حرف التعريف ، وهذا يدلُّ على شدة امتزاج حرف التعريف بما عرّف) سر الصناعة ٣٣٦/١ وانظر : اللامات للزجاجي ٤٢ ، الأمالي النحوية لابن الحاجب ١٥٢/٢ .

(٢٦١) رغم أن المعروف في جملة مقول القول أن تكون غالباً في محل نصبٍ مفعولاً به لوقوع فعل القول عليها ، انظر : الأمالي النحوية لابن الحاجب ١٢٠/١ .

مبتدأ، والجملة بعده خبره<sup>(٢٦٢)</sup>، والمعنى : مقولي [هذا]<sup>(٢٦٣)</sup> اللفظ .

ثم (قلت) :

٣٧ وَهَلْ رَأَيْتَ اسْمًا مُضَافًا قُدِّرَا إِعْرَابُهُ لِلْفَتْحِ مَهْمَا ذُكِرَا

(وأقول) : حاصل هذا البيت : السؤال عن اسمٍ مضافٍ قُدِّرَ إعرابه لاشتغال آخره بالفتح ؟

والجواب : أنه المنادى في نحو : يا غلاما، إذ هو اسمٌ مضافٌ لياء المتكلم<sup>(٢٦٤)</sup> المنقلبة ألفا، وهو منصوب لكونه منادى مضافا، وقد قُدِّرَ هذا النصب لاشتغال آخره بالفتح لأجل الألف<sup>(٢٦٥)</sup> .

(٢٦٢) هو يوافق بهذا الإعراب سيويه والمبرد وابن يعيش وابن الحاجب وابن مالك والرضي وابن القواس وأبا حيان والإربلي والمرادي وابن هشام وابن عقيل فهؤلاء ومن وافقهم يعربون (قولي) على أنه مبتدأ، وجملة (إني أحمد الله) في محل رفع خبر عن المبتدأ، أما أبو علي الفارسي في الإيضاح فلقد جعل جملة (إني أحمد الله) في محل نصب مفعولاً به للقول، وقدّر خبراً للمبتدأ (قولي) محذوفاً تقديره : ثابت أو موجود ، ووافقه الجرجاني والزنجشري والرأي الأول هو الأقوى لخلوه من التأويل . انظر في المسألة : الكتاب ٤٧١/١ ، المقتضب ٣٤٨/٢ ، الإيضاح العضدي ١٣١ ، المقتصد ٤٧٩/١ ، المفصل ٣٩١ ، شرح المفصل ٦١/٨ ، شرح الكافية ٣٥١/٢ ، شرح الكافية الشافية ٤٨٧/١ ، شرح ألفية ابن معطي ٩٣٠/٢ ، ارتشاف الضرب ١٤١/٢ ، جواهر الأدب ٤٣٨ ، الجنى ٤١١ ، المغني ٤١٥/٢ ، شرح الألفية لابن عقيل ٣٦٢/١ .

(٢٦٣) زيادة من ب .

(٢٦٤) من قوله (المتكلم) إلى قوله (مضافا) سقط من ب .

(٢٦٥) أي أن أصل : يا غلاما ، يا غلامي ، حذف ياء الضمير وعوّض عنه الألف ثم جيء بالفتحة بدلاً من الكسرة لتناسب الألف ، فبقي الاسم منصوباً بفتحة مقدّرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهذا رأي سيويه وأبي زيد والمبرد وابن السراج وأبي علي الفارسي وابن جني والأنباري وابن هشام . أما الفراء فيرى أن مثل هذه الألف هي ألف الندبة حذفت منها الهاء وبقيت الفتحة قبلها على ما كانت عليه .

انظر : الكتاب ٣١٦/١ ، معاني القرآن ٣٢/٢ ، النوادر ١٨٠ ، المقتضب ٢٥٢/٤ ،

ثم (قلت) :

٣٨ وَهَلْ لَنَا اسْمٌ ظَاهِرُ الْإِعْرَابِ لِلْيَاءِ مُضَافٌ دُونَ مَا ارْتِيَابِ

(وأقول) : حاصل هذا البيت : السؤال عن اسمٍ مضافٍ لياء المتكلم ، وإعرابه ظاهرٌ لا مقدّر ؟

والجواب : أنه نحو (أبا) في قول العرب : لا أبا لي<sup>(٢٦٦)</sup> ، إذ هو اسمٌ مضافٌ لياء المتكلم عند سيبويه<sup>(٢٦٧)</sup> والجمهور<sup>(٢٦٨)</sup> ، وهو معرب ، لكونه اسماً للا النافية للجنس مضافاً<sup>(٢٦٩)</sup> ، وإعرابه بالألف ، وهو ظاهر<sup>(٢٧٠)</sup> .

المسائل المشككة (البغداديات) ٥٠٦ ، المحتسب ٢٣٨/٢ ، منشور الفوائد ٤٢ ، المغني

٦٧١/٢ .

(٢٦٦) من المعروف أن لاسم (لا) النافية للجنس ثلاث حالات :

الأولى : أن يكون مبنياً على ما يُنصب به ، وذلك إذا جاء مفرداً ، أي : لا مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف نحو : لا رجل في الدار .

الثانية والثالثة : ويكون فيها معرباً منصوباً ، وذلك إذا جاء مضافاً أو شبيهاً بالمضاف مثال المضاف : لا أبالي ، فإن الأصل : لا أبالي ، ف (أبا) اسم (لا) منصوب بالألف لأنه

مضاف إلى الياء ، ثم أقيمت اللام بين المتضايين لتوكيد معنى الإضافة .  
(٢٦٧) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر تلميذ الخليل وإمام المدرسة البصرية وصاحب الكتاب

. (ت : ١٨٠) انظر في ترجمته : أخبار النحويين ٦٣ ، غاية النهاية ١/٦٠٢ .

(٢٦٨) انظر المسألة في : الكتاب ١/٣١٥ ، مجاز القرآن ١/٣٥٢ ، المقتضب ٤/٣٧٤ ،

الأصول ١/٣٨٩ ، الخصائص ١/٣٤٢ - ٣٤٥ ، الأمالي الشجرية ٢/١٢٨ ، شرح

المفصل ٢/١٠٥ ، شرح الجمل ٢/٢٧٦ ، المغني ١/٢١٦ .

(٢٦٩) والدليل على إضافته إلى ما بعد اللام حذفهم النون في مثل : لا مُسْلِمِي لك ، وكأنهم لو

لم يجيئوا باللام لقالوا : لا مسلميك .

(٢٧٠) وقد بنى يونس على ذلك فأجاز الفصل بين اسم « لا » وما أضيف إليه بما لا يستغني به

الكلام - بدون قبح - فأجاز نحو : ( لا يَدِّي بهالك ) و ( لا أَب يوم الجمعة لك ) ، بل

قاس عليه وجوّز الفصل بين كل مضاف ومضاف إليه بما لا يستغني به الكلام ، وقد ردّه

سيبويه وقبّحه بقوله : (الذي يستغني به الكلام وما لا يستغني به قبحها واحد إذا فصلت

بكل واحد منها بين الجار والمجرور) انظر رأي يونس والردّ عليه في الكتاب ١/٣٤٥ -

٣٤٧ .

ثم (قلت) :

٣٩ وَجُمْلَةٌ مَنْصُوبَةٌ الْمَحَلِّ بِنَزْعِ حَرْفِ الْجَرِّ يَا مُجَلِّي

(وأقول) : حاصل هذا البيت : السؤال عن جملة منصوبة محلاً بنزع الخافض ؟

فالجواب : أنها الجملة التي عُلّقَ عنها عاملٌ يتقارض الوصول إليها بحرف الجرِّ

نحو :

﴿ أَوَلَمْ يَنْفَكُّوْا مَا بِصَاحِبِهِمْ مِنْ جَنَّةٍ ﴾<sup>(٢٧١)</sup> .

﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا ﴾<sup>(٢٧٢)</sup>

﴿ يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ ﴾<sup>(٢٧٣)</sup>

لأنّه يُقال : تفكّرت / في كذا، ونظرت فيه، وسألت عنه، ذكره ابن هشام<sup>(٢٧٤)</sup> وغيره .

(تنبيه) : قال الدماميني في تحفة الغريب<sup>(٢٧٥)</sup> : هذا الكلام وإن كان قد قاله ابن مالك<sup>(٢٧٦)</sup> وغيره مشكّل ، لأنّ هذه الجملة إمّا تُجعل في محل نصب باعتبار الفعل بعد إسقاط الجار تعدّي إلى مفعوله بنفسه ، فجُعِلَت الجملة الواقعة في محله منصوبة باعتبار المحل ، وإمّا أن تجعل في محلّ جرٍّ باعتبار إرادة ذلك الجار الذي يتعدى به ذلك الفعل المذكور، وكلاهما غير متأتّ، أمّا الأول : فلأنّ هذا تركيبٌ مقيس ونصب الفعل للمفعول المقيّد بعد إسقاط الجار ليس بمقيس .

---

(٢٧١) من الآية ١٨٤ من سورة الأعراف .

(٢٧٢) من الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٢٧٣) من الآية ١٢ من سورة الذاريات .

(٢٧٤) يقول : (عُلّقَت [ أي الجملة ] هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول ، وهي

من حيث المعنى طالبة له ، على معنى ذلك الحرف) انظر : المغني ٤١٦/٢ .

(٢٧٥) ١٣٥/٢ - ١٣٦ .

(٢٧٦) في شرح التسهيل ١٨٧/٣ وانظر : البحر المحيط ٢٣٤/٥ .

وأما الثاني : فلأنَّ إرادة حرف الجر بحيث يكون عاملاً فيما بعده ملزوم في هذا المحل لتعليقه وحرف الجر لا يُعلّق عن العمل ، والأظهر أن يُجعل المعلق فعلاً قلبياً محذوفاً يدل عليه المذكور ، فتكون الجملة في محل نصب مفعول الفعل العلمي ، والتقدير ليعلموا ، ليعلم ، ليعلموا<sup>(٢٧٧)</sup> . ا. هـ .

قال الشُّمْنِي : والجواب عن إشكاله : أنَّ هذه الجملة في محل نصب باعتبار وقوعها في موضع المفعول المقيد بالجار مع قيده وعدم تقدير الحرف مع الجملة الواقعة في موضعه لا ينافي كون الفعل المعلق طالباً لذلك المفعول على معنى ذلك الحرف فليتأمل<sup>(٢٧٨)</sup> . ا. هـ . وفيه نظر .

ثم ختمت هذه الأرجوزة بقولي :

٤٠ عَطْفًا بِشَرْحِ هَذِهِ الْأَلْفَازِ<sup>(٢٧٩)</sup> مُجَانِبًا لِوَضَمَةِ الْإِعْوَازِ /

(وأقول) : عطفًا : مصدر لفعل محذوف والتقدير : اعطف عطفًا ، وحذف الفعل هنا<sup>(٢٨٠)</sup> على سبيل الوجوب كما هو مقرر في محله ، والألفاظ : جمع لُغْز بضم اللام وفتح الغين وهو ما يعنى به المقصود بحيث يخفى على الناظر فلا يدركه إلا بفضل تأمل ومزيد نظر ، وفيه لغتان [أخريان]<sup>(٢٨١)</sup> : لُغْز بضم الغين ، وإسكانها ، قاله بعضهم<sup>(٢٨٢)</sup> وفي القاموس : اللُّغْز [مهلك بالشئ عن وجهه]<sup>(٢٨٣)</sup> ، وبالضم وبضميتين وبالتحريك وكضرد ، وكالحُميراء ، وكالسَّمِيهَى<sup>(٢٨٤)</sup> والألغوزة بالضم ما

(٢٧٧) هذا مختصر ما قاله الدماميني في تحفة الغريب ١٣٦/٢ ونصه (والتقدير : أو لم يتفكروا ليعلموا ما بصاحبهم من جنة ، فليُنظر ليعلم أيها أذكى طعاما ، يسألون ليعلموا أيان يوم الدين) .

(٢٧٨) انظر : المنصف من الكلام ١٣٦/٢ .

(٢٧٩) في أ (الألفاظ) يقصد (الألفاظ) ولكن بنطق ظانها كالزاي ، والصواب ما أثبتته من ب .

(٢٨٠) قوله (هنا) سقط من ب .

(٢٨١) زيادة من ب .

(٢٨٢) قوله (قاله بعضهم) سقط من ب . (٢٨٣) زيادة من القاموس يقتضيها السياق .

(٢٨٤) في الأصل (كسمى) والصواب ما أثبتته نقلاً عن القاموس .

يُعْمَى به، وجمعُ الأربعِ الأوّل : ألغاز<sup>(٢٨٥)</sup>. والوصمة : العيب : والإعواز : الحاجة ، والمراد هنا الحاجة إلى الاستبانة، والاستفسار، وإنما كان ذلك وصمة لإشعاره بالمقصود في الجواب، والتقصير في الإعراب.

والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، واحشرونا في زمرة بكرمك يا أكرم الأكرمين، آمين .



---

(٢٨٥) انظر : القاموس ١٩٠/٢ .

## قائمة المراجع

- ١ - ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، تأليف : عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي ، تحقيق : طارق الجنابي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م ، عالم الكتب - بيروت .
- ٢ - الأحاجي النحوية ، تأليف : جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : مصطفى الحدري ، الطبعة الأولى ١٩٦٩ م .
- ٣ - أخبار النحويين البصريين ، تأليف : أبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي تحقيق : د. محمد إبراهيم السنا ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - دار الاعتصام .
- ٤ - ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تأليف : أبي حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي ، تحقيق : د. مصطفى أحمد النماس ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م .
- ٥ - الإرشاد إلى علم الإعراب ، تأليف : شمس الدين محمد بن أحمد الكيشي تحقيق : د. عبدالله علي الحسيني البركاتي ، د. محسن سالم العميري الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م - جامعة أم القرى - مكة المكرمة .
- ٦ - الأزهية في علم الحروف ، تأليف : علي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق : عبدالمعين الملوح ، الطبعة الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م - مجمع اللغة العربية - دمشق .
- ٧ - أسرار العربية ، تأليف : أبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، الطبعة الأولى ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م - المجمع العلمي العربي - دمشق .
- ٨ - الأشباه والنظائر في النحو ، تأليف : جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ،



تحقيق : طه عبدالرؤف سعد ، الطبعة الأولى ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م مكتبة الكليات الأزهرية - القاهرة .

٩ - الأصمعيات ، تأليف : أبي سعيد بن عبدالملك بن قريب الأصمعي ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، عبدالسلام هارون ، الطبعة الثالثة - دار المعارف بمصر .

١٠ - الأصول في النحو ، تأليف : أبي بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - مؤسسة الرسالة - بيروت .

١١ - الأعلام ، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء ، تأليف : خير الدين الزركلي ، الطبعة الثامنة ١٩٨٩م ، دار العلم للملايين - بيروت .

١٢ - الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، تأليف : أبي نصر الحسن بن أسد الفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - مؤسسة الرسالة - بيروت .

١٣ - الاقتراح في أصول النحو ، تأليف : جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، دراسة وتحقيق : د. محمود فجال ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م - مطبعة الشجر .

١٤ - ألغاز ابن هشام في النحو ، تأليف : أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام ، تحقيق وترتيب : أسعد خضير ، الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - مؤسسة الرسالة - بيروت .

١٥ - أمالي ابن الشجري ، تأليف : هبة الله بن علي الشجري ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م - مكتبة الخانجي - القاهرة .

١٦ - أمالي السهيلي ، تأليف : أبي القاسم عبدالرحمن السهيلي ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م - مطبعة السعادة - القاهرة .

١٧ - أمالي المرتضى ( غرر الفوائد ودرر القلائد ) ، تأليف : الشريف المرتضى

- علي بن الحسين ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م - دار الكتاب العربي - بيروت .
- ١٨ - الأمالي النحوية ، تأليف : أبي عمر عثمان بن الحاجب ، تحقيق : هادي حسن حمودي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - مكتبة النهضة العربية - بيروت .
- ١٩ - أمهات متون علوم النحو والصرف ، دار المطبوعات الحديثة - جدة .
- ٢٠ - الإنصاف في مسائل الخلاف ، تأليف : كمال الدين أبي البركات الأنباري تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر .
- ٢١ - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، تأليف : أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م - جامعة الإمام - الرياض .
- ٢٢ - الإيضاح العضدي ، تأليف : أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود ، الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م - دار التأليف - القاهرة .
- ٢٣ - الإيضاح في شرح المفصل ، تأليف : أبي عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب ، تحقيق : د. موسى بناي العلياني - مطبعة العاني - بغداد .
- ٢٤ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، تأليف : إسماعيل باشا بن محمد البغدادي ، منشورات مكتبة المثنى - بغداد .
- ٢٥ - البحر المحيط ، تأليف : محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان ، عناية : الشيخ عرفان العشاحسونة ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م - دار الفكر - بيروت .
- ٢٦ - البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، تأليف : محمد بن علي الشوكاني ، الناشر : دار الكتاب الإسلامي - القاهرة .
- ٢٧ - البسيط في جمل الزجاجي ، تأليف ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد ، تحقيق : د. عياد بن عيد الثبتي . الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م - دار الغرب الإسلامي - بيروت .

- ٢٨ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تأليف : جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م - مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .
- ٢٩ - تأويل مشكل القرآن ، تأليف : أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م - دار التراث - القاهرة .
- ٣٠ - التبصرة والتذكرة ، تأليف : أبي محمد عبدالله بن إسحاق الصيمري ، تحقيق : د. فتحي أحمد مصطفى ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٠م - دار الفكر - دمشق .
- ٣١ - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف : أبي البقاء عبدالله العكبري ، تحقيق : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- ٣٢ - تحصيل عين الذهب من معدن جواهر الأدب في علم مجازات العرب . تأليف : يوسف بن سليمان بن عيسى الأعلام الشتمري في هامش كتاب سيويه ، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ - مطبعة بولاق - القاهرة .
- ٣٣ - تحفة الغريب على مغني اللبيب ، تأليف : محمد بن أبي بكر الدماميني ، في هامش المنصف من الكلام للشُّمْنِي ، الطبعة الأولى ١٣٠٥هـ - المطبعة البهية بمصر .
- ٣٤ - تذكرة النحاة ، تأليف أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق : د. عفيف عبدالرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٣٥ - تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، تأليف : أبي عبدالله جمال الدين بن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م - دار الكاتب العربي - القاهرة .
- ٣٦ - التصريح بمضمون التوضيح ، تأليف : خالد بن عبدالله الأزهرى ، دار الفكر .

- ٣٧ - تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، تأليف : محمد بدرالدين بن أبي بكر الدماميني، تحقيق : د. محمد بن عبدالرحمن المفدى ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، بساط - بيروت .
- ٣٨ - التمام في تفسير أشعار هذيل ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق أحمد ناجي القيسي وآخرين ، الطبعة الأولى ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م - مطبعة العاني - بغداد .
- ٣٩ - تمييز الطيب من الخبيث ، تأليف : عبدالرحمن بن علي الشيباني الأثري دار الكتاب العربي - بيروت .
- ٤٠ - تهذيب اللغة ، تأليف : أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ، تحقيق وتقديم : عبدالسلام محمد هارون ، مراجعة : محمد علي النجار، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م - المؤسسة المصرية العامة .
- ٤١ - التوطئة ، تأليف : أبي علي عمر بن محمد الشلويني ، تحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١ - مطابع سجل العرب - القاهرة .
- ٤٢ - جامع البيان في تفسير القرآن ، تأليف : أبي جعفر محمد بن جرير الطبري دار المعرفة - بيروت .
- ٤٣ - الجمل في النحو ، تأليف أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ٤٤ - جمهرة اللغة ، تأليف : ابن دريد أبي بكر محمد بن الحسن الأزدي ، الطبعة الأولى ١٣٤٥هـ ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد - الدكن .
- ٤٥ - الجني الداني في حروف المعاني ، تأليف : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخرالدين قباوة، محمد نديم فاضل ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- ٤٦ - جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، تأليف : علاء الدين علي بن محمد

- الإربلي ، تحقيق : د. حامد أحمد نيل ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م - مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .
- ٤٧ - حاشية الشيخ محمد الأمير على مغني اللبيب ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٤٨ - حاشية الصبان على شرح الأشموني ، دار إحياء الكتب العربية - القاهرة .
- ٤٩ - حل أَلغاز المسائل الإعرابية ، تأليف : أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام ، تحقيق وتعليق : محمد إبراهيم سليم ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م - مكتبة الساعي - الرياض .
- ٥٠ - خزانة الأدب ولب لباب العرب ، تأليف : عبدالقادر بن عمر البغدادي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ٥١ - الخصائص ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى - بيروت .
- ٥٢ - خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر ، تأليف : محمد المحبي ، دار صادر - بيروت .
- ٥٣ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، تأليف : شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني ، تحقيق : محمد رشيد جاد الحق ، دار الكتب الحديثة - عابدين .
- ٥٤ - الدرر اللوامع على همع الهوامع ، تأليف : أحمد بن الأمين الشنقيطي ، الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م ، دار المعرفة - بيروت .
- ٥٥ - الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، تأليف : أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي ، تحقيق : د. أحمد محمد الخراط ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار القلم - دمشق .
- ٥٦ - الدليل الشافي على المنهل الصافي ، تأليف : جمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردي ، تحقيق وتقديم : فهم محمد شلتوت ، مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ٥٧ - ديوان إبراهيم بن هرمة ، جمع وتحقيق : محمد جبار المعويد ، مكتبة الأندلس - بغداد ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .

- ٥٨ - ديوان ابن الفارض ، دار صادر - بيروت .
- ٥٩ - ديوان جرير بن عطية الخطفي ، تحقيق : د. نعمان محمد أمين طه ، القاهرة ١٩٦٩ م .
- ٦٠ - ديوان عمرو بن معدي كرب الزبيدي ، صنعه : هاشم الطعان ، بغداد ١٩٧٠ م .
- ٦١ - ديوان كثير عزة ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الثقافة - بيروت ١٣٩١ هـ .
- ٦٢ - ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق : د. شكري فيصل ، دار الفكر .
- ٦٣ - رصف المباني في شرح حروف المعاني ، تأليف : أحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م - دار القلم - دمشق .
- ٦٤ - ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا ، تأليف : شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي ، تحقيق : عبدالفتاح محمد الحلو ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- ٦٥ - سر صناعة الإعراب ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. حسن هنداي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م ، دار القلم - دمشق .
- ٦٦ - سفر السعادة وسفير الإفادة ، تأليف : علم الدين أبي الحسن علي السخاوي ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- ٦٧ - سلافة العصر في محاسن أهل العصر ، تأليف : علي بن أحمد بن معصوم الأشتكي الشيرازي .
- ٦٨ - سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي ، تأليف : عبدالملك بن حسين بن عبدالملك العصامي ، المطبعة السلفية ومكتبتها .
- ٦٩ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، تأليف : أبي الفرج عبدالحی بن العماد ، منشورات دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- ٧٠ - شرح ابن عقيل بهاء الدين العقيلي على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة عشر ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م - المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

- ٧١ - شرح أبيات سيبويه ، تأليف : أبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق : د. محمد علي الصابوني ، الطبعة الأولى ١٩٧٩م - دار المأمون للتراث - دمشق .
- ٧٢ - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة ، مكتبة النهضة المصرية - القاهرة .
- ٧٣ - شرح ألفية ابن معطي ، تأليف : عبدالعزيز بن جمعة القواس الموصلي ، تحقيق : د. علي موسى الشوملي ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٥م - مكتبة الخريجي - الرياض .
- ٧٤ - شرح التحفة الوردية ، تأليف : زين الدين أبي حفص عمر بن الوردي ، تحقيق : د. عبدالله علي الشلال ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م ، مكتبة الرشد - الرياض .
- ٧٥ - شرح التسهيل ، تأليف : جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك ، تحقيق : د. عبدالرحمن السيد ، د. محمد بدوي المختون ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م ، هجر ، الجيزة .
- ٧٦ - شرح جمل الزجاجي ، تأليف : علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : د. صاحب أبو جناح ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م - وزارة الأوقاف - بغداد .
- ٧٧ - شرح شواهد المغني ، تأليف : جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، لجنة التراث العربي .
- ٧٨ - شرح الفريد ، تأليف عصام الدين الإسفراييني ، تحقيق : نوري ياسين حسين ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .
- ٧٩ - شرح الكافية الشافية ، تأليف : أبي عبدالله جمال الدين بن مالك ، تحقيق : د. عبدالمنعم أحمد هريدي ، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م ، جامعة أم القرى - مكة المكرمة .
- ٨٠ - شرح الكافية في النحو ، تأليف : رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي ، دار الكتب العلمية - بيروت .

- ٨١ - شرح اللمع ، تأليف : أبي القاسم عبدالواحد بن برهان ، تحقيق : د. فائز فارس ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م - المجلس الوطني للثقافة - الكويت .
- ٨٢ - شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بـ (التخمين) ، تأليف : صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق : د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ، الطبعة الأولى ١٩٩٠م - دار الغرب الإسلامي - بيروت .
- ٨٣ - شرح المفصل ، تأليف : يعيش بن علي بن يعيش ، عالم الكتب - بيروت .
- ٨٤ - شرح المقدمة المحسبة ، تأليف : طاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبدالكريم ، الطبعة الأولى ١٩٧٧م .
- ٨٥ - شرح ملحّة الإعراب ، تأليف : أبي محمد القاسم بن علي الحريري ، تحقيق : د. أحمد محمد قاسم ، الطبعة الثانية ١٤١٢هـ - ١٩٩١م ، مكتبة دار التراث - المدينة المنورة .
- ٨٦ - كتاب الشعر ، تأليف : أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م - مكتبة الخانجي - القاهرة .
- ٨٧ - الشعر والشعراء ، تأليف : أبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : أحمد محمد شاكر ، الطبعة الثالثة ١٩٧٧م - دار التراث - القاهرة .
- ٨٨ - شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، تأليف : أبي عبدالله محمد بن عيسى السلسيلي ، تحقيق : د. الشريف عبدالله البركاتي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - المكتبة الفيصلية - مكة المكرمة .
- ٨٩ - شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، تأليف : أبي عبدالله جمال الدين محمد بن مالك ، تحقيق : د. طه محسن ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - وزارة الأوقاف - بغداد .
- ٩٠ - صاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، تأليف : أبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة : عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .



- ٩١- الصحاح ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تأليف : إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، دار العلم للملايين - بيروت .
- ٩٢- صحيح البخاري ، تأليف : أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري ، دار ومطابع الشعب .
- ٩٣- صحيح مسلم بشرح النووي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م - دار الريان للتراث - القاهرة .
- ٩٤- ضرائر الشعر ، تأليف : ابن عصفور الإشييلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، الطبعة الأولى ١٩٨٠ - دار الأندلس .
- ٩٥- الضوء السامع لأهل القرن التاسع ، تأليف : شمس الدين محمد بن عبدالرحمن السخاوي ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت .
- ٩٦- طبقات المفسرين ، تأليف : شمس الدين محمد بن علي الداودي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٩٧- طبقات النحويين واللغويين ، تأليف : أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة الثانية ، دار المعارف - القاهرة .
- ٩٨- غاية النهاية في طبقات القراء ، تأليف : شمس الدين أبي الخير الجزري عني بنشره : ج . برجستراسر ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار الكتب العلمية - بيروت .
- ٩٩- الغرّة المخفية في شرح الدرّة الألفية ، تأليف : أبي العباس أحمد بن الحسين بن الخبر ، تحقيق : حامد محمد العبدلي ، الناشر : دار الأنبار - بغداد .
- ١٠٠- الفصول الخمسون ، تأليف : زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبدالمعطي ، تحقيق : محمود أحمد الطناحي ، مطابع عيسى البابي الحلبي وشركاه - القاهرة .
- ١٠١- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب ، تأليف : نورالدين عبدالرحمن

- الجامي ، تحقيق : أسامة طه الرفاعي ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، وزارة الأوقاف - بغداد .
- ١٠٢ - القاموس المحيط ، تأليف : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي .
- ١٠٣ - الكتاب ، تأليف : أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الطبعة الأولى ١٣١٦هـ ، مطبعة بولاق - القاهرة .
- ١٠٤ - الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، تأليف : أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، حقق الرواية : محمد الصادق قمحاوي الطبعة الأخيرة : ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م ، شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر .
- ١٠٥ - كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس تأليف : الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ، تعليق : أحمد القلاس ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٠٦ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، تأليف : مصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة ، مكتبة المثنى - بيروت .
- ١٠٧ - كشف المشكل في النحو ، تأليف : علي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق : د. هادي عطية الهلالي ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، مطبعة الإرشاد - بغداد .
- ١٠٨ - كتاب الكتاب ، تأليف : عبدالله بن جعفر بن درستويه ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، عبدالحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، دار الكتب الثقافية - الكويت .
- ١٠٩ - الكلّيات ، تأليف : أبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م - مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١١٠ - كتاب اللامات ، تأليف : أبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - دار الفكر - دمشق .

- ١١١ - اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان ، وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي ، توزيع : دار الباز - مكة المكرمة .
- ١١٢ - لباب الإعراب ، تأليف : تاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني ، تحقيق : بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - دار الرفاعي - الرياض .
- ١١٣ - لسان العرب ، تأليف : أبي الفضل جمال الدين بن منظور ، دار صادر - بيروت .
- ١١٤ - اللمع في العربية ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : حسين محمد شرف ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م ، عالم الكتب - القاهرة
- ١١٥ - ما يجوز للشاعر في الضرورة ، تأليف : أبي عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، د. صلاح الدين الهادي ، الطبعة الأولى ١٤٠١هـ - ١٩٨٠م ، مكتبة العروبة - الكويت .
- ١١٦ - مجاز القرآن ، تأليف : أبي عبيدة معمر بن المثنى ، تعليق : د. محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي بمصر .
- ١١٧ - مجالس ثعلب ، تأليف : أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ، شرح وتحقيق : دار المعارف - القاهرة .
- ١١٨ - مجمع الأمثال ، تأليف : أبي الفضل أحمد بن محمد الميداني ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار القلم - بيروت .
- ١١٩ - المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف وآخرين ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م - دار سزكين .
- ١٢٠ - مختصر في شواذ القرآن لابن خالويه ، عني بنشره : ج . براجستراسر ، مكتبة المتنبي - القاهرة .
- ١٢١ - المذكر والمؤنث ، تأليف : أبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، تحقيق : د. طارق عبد عون الجنابي ، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، دار الرائد العربي - بيروت .

- ١٢٢ - مراتب النحويين ، تأليف : أبي الطيب عبدالواحد اللغوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر - القاهرة .
- ١٢٣ - المسائل البصريات ، تأليف : أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. محمد الشاطر أحمد ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م - مطبعة المدني - القاهرة .
- ١٢٤ - المسائل البغداديات ، تأليف : أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : صلاح الدين عبدالله السنكاوي ، الطبعة الأولى ١٩٨٣م ، مطبعة المدني - بغداد .
- ١٢٥ - المسائل الحلييات ، تأليف : أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. حسن هندراوي ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، دار القلم - دمشق .
- ١٢٦ - المسائل المنتورة ، تأليف : أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية - دمشق .
- ١٢٧ - المساعدة على تسهيل الفوائد ، تأليف : أبي محمد بهاء الدين بن عقيل تحقيق : د. محمد كامل بركات ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م دار الفكر - دمشق .
- ١٢٨ - المصباح المنير ، تأليف : أحمد بن محمد الفيومي ، المكتبة العلمية - بيروت .
- ١٢٩ - معاني القرآن ، تأليف : أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق د. فائز فارس ، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- ١٣٠ - معاني القرآن ، تأليف : أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، تحقيق : محمد علي النجار ، أحمد يوسف نجاتي ، الطبعة الثانية ١٩٨٠م - عالم الكتب - بيروت .
- ١٣١ - معجم المؤلفين ، تراجم مصنفى الكتب العربية ، تأليف : عمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي - بيروت .
- ١٣٢ - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، تأليف : شمس الدين أبي

عبدالله محمد الذهبي ، تحقيق : بشار عواد معروف وآخرين ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .

١٣٣ - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تأليف : أبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مطبعة المدني - القاهرة .

١٣٤ - المفصل في صنعة الإعراب ، تأليف : أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تقديم : د. علي بوملحم ، الطبعة الأولى ١٩٩٣م ، دار ومكتبة الهلال - بيروت .

١٣٥ - المفضليات ، تأليف : أبي عكرمة الضبي ، تحقيق وشرح : أحمد محمد شاكر ، عبدالسلام هارون ، الطبعة الرابعة ، دار المعارف - القاهرة

١٣٦ - المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على ألسنة الناس تعليق : عبدالله محمد الصديق ، الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، دار الكتب العلمية - بيروت .

١٣٧ - المقتصد في شرح الإيضاح ، تأليف : عبدالقاهر بن عبدالرحمن الجرجاني ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، الطبعة الأولى ١٩٨٢م - وزارة الثقافة والإعلام - بغداد .

١٣٨ - المقتضب ، تأليف : أبي العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق : أ.د. محمد عبدالخالق عزيمة ، الطبعة الأولى ١٣٨٢هـ - ١٩٦٣م ، عالم الكتب - بيروت .

١٣٩ - المقرب ، تأليف : علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : أحمد عبدالستار الجواري ، عبدالله الجبوري ، مطبعة العاني - بغداد .

١٤٠ - الملخص في ضبط قوانين العربية ، تأليف : أبي الحسين عبيد الله بن أبي الربيع ، تحقيق : د. علي بن سلطان الحكمي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

١٤١ - الممتع في التصريف ، تأليف : علي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق : د.

- فخرالدين قباوة ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م ، دار الآفاق الجديدة - بيروت .
- ١٤٢ - منشور الفوائد ، تأليف : كمال الدين أبي البركات الأنباري ، تحقيق : د. حاتم صالح الضامن ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٤٣ - المنصف على تصريف المازني ، تأليف : أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، عبدالله الأمين ، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م ، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة .
- ١٤٤ - المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، تأليف : تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمْنِي ، الطبعة الأولى ١٣٠٥هـ ، المطبعة البهية - القاهرة .
- ١٤٥ - نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، تأليف : كمال الدين أبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر - القاهرة .
- ١٤٦ - النكت الحسان في شرح غاية الإحسان ، تأليف : محمد بن يوسف أثير الدين أبي حيان ، تحقيق : د. عبدالحسين الفتلي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م ، مؤسسة الرسالة - بيروت .
- ١٤٧ - النكت في تفسير كتاب سيويه ، تأليف : أبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشتمري ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م ، معهد المخطوطات العربية - الكويت .
- ١٤٨ - النهاية في غريب الحديث والأثر ، تأليف : مجد الدين أبي السعادات بن الأثير ، تحقيق : محمود محمد طناحي ، المكتبة الإسلامية .
- ١٤٩ - النوادر في اللغة ، تأليف : أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، تحقيق : د. محمد عبدالقادر أحمد ، الطبعة الأولى ١٩٨١م - ١٤٠١هـ ، دار الشروق - بيروت .
- ١٥٠ - الهادي في الإعراب إلى طرق الصواب ، تأليف : محمد بن أبي الوفاء المعروف بابن القبيصي ، تحقيق : د. محسن سالم العميري ، الطبعة

- الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م ، دار التراث ، مكة المكرمة .
- ١٥١ - هدية العارفين ، تأليف : إسماعيل باشا البغدادي ، طبعة إستانبول ١٩٥١م ، منشورات مكتبة المثنى - بغداد .
- ١٥٢ - همع الهوامع في شرح الجوامع ، تأليف : عبدالرحمن بن الكمال جلال الدين السيوطي ، تحقيق : د. عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، دار البحوث العلمية - الكويت .



مركز تحقيقات كليات علوم إسلامي



مرکز تحقیقات کامپیوتر علوم اسلامی